# التقرير الفنى للجنة الخماسية
# فى الجناية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١

المتهم فيها السيد/ محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية الاسبق
بالاشتراك بالاتفاق والمساعدة فى تربيح الغير بدون وجه حق والاضرار العمدى بالمال العام

## رئيس اللجنة

**الاستاذ الدكتور / عطيه محمود عطيه**

## أعضاء اللجنة

**السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق إبراهيم  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد**

**فبراير ٢٠١٤**

# محتويات التقرير


المأمورية ..... ٣

مقدمة ..... ٥

مراجعة اجراءات مشروع التعاقد لبيع الغاز المصري لدولة اسرائيل..... ٧

أولاً مرحلة ما قبل التفاوض مع شركة EMG (خلال الفترة من مارس ١٩٧٩حتى ديسمبر ١٩٩٩) ..... ٧

ثانياً مرحلة التفاوض مع شركة EMG (خلال الفترة من يناير ٢٠٠٠حتى سبتمبر ٢٠٠٣)..... ٩

ثالثاً مرحلة ابرام الاتفاقية مع شركة EMG (خلال الفترة يناير ٢٠٠٤ حتى يونيو ٢٠٠٥) ..... ٢٢

رابعاً: مرحلة التعديل الاول للاتفاقية المبرمة مع شركةEMG (خلال الفترة يوليو ٢٠٠٥حتى مايو٢٠٠٩) ..... ٢٩

خامساً مرحلة التدفيع التجاري للغاز الى شركة EMG حتى فسخ التعاقد (خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٨ حتى مارس ٢٠١٢) ..... ٣٣

الإتفاق بالأمر المباشر مع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) ..... ٣٦

فحص اتفاقية بيع الغاز المصرى المبرمة مع شركة EMG بغرض تصدير لاسرائيل. ..... ٣٩

مقارنة بين الاتفاقية المبرمة مع شركة EMG مع باقى الاتفاقيات المبرمة من حيث الاجراءات والبنود..... ٤٢

التعديل الاول للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG ..... ٤٨

فحص مدى ملائمة سعر بيع الغاز الطبيعى المصرى الوارد بالاتفاقية المبرمة مع شركة EMG ..... ٥١

اولا: دراسة تكلفة انتاج الوحدة من الغاز المباع عند مخرج الشكة القومية ..... ٥١

١-حساب التكلفة وفقا لما يحصل عليه الشريك الاجنبى: ..... ٥٣

٢- حساب التكلفة الصناعية لوحدة الانتاج: ..... ٥٤

ثانيا: التأكد من مدى ملائمة المعادلة السعرية الواردة بالاتفاقية المبرمة مع شركة EMG للقواعد المعمول بها بقطاع البترول..... ٥٦

ثالثا: فحص تطبيق المعادلة على السنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية المبرمة مع شركة EMG ..... ٥٨

رابعاً:مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG بصافى العائد الفعلي لاتفاقيات تصدير الغاز المصري فى ذات الوقت. ٥٩

خامساً :مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG مع صافى العائد على مستوى العالم..... ٦٠

سعر شراء حصة الشريك من الغاز وفقا لاتفاقيات الالتزام ..... ٦٣

خلاصة التقرير ..... ٦٩


السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

## التقرير الفنى للجنة الخماسية

**المأمورية :-**

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢ صدر قرار هيئة المحكمة بشأن ندب لجنه خماسية يترأسها احد كبار الاساتذة من قسم الغاز الطبيعى يرشحة عميد كلية الهندسة بجامعة بورسعيد وبعضوية اثنين من كبار المهندسين المشتغلين فى اقتصاديات الغاز بالشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية يرشحهما رئيس مجلس ادارة الشركة , عضو محاسبى من كبار المتخصصين باقتصاديات السوق يرشحة قطاع الخبراء بوزارة العدل , عضو يرشحة رئيس هيئة الرقابة الادارية.

وتكون مهمتهم الاتى :

ان يطالعوا ماقدم باوراق الدعوى من تحقيقات ومستندات وتقرير اللجنة المشكلة من النيابة العامة ومذكرة دفاع المتهم الاول محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الاسبق وكذا ما أعد من دراسات وعقود لشراء أو بيع الغاز الطبيعى المصرى سواء فى وزارة البترول أو الهيئة المصرية العامة للبترول أو الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) والمستندات المقدمة من كافة المتهمين فى الجناية رقم ١٠٦١ لسنة ٢٠١١ القاهرة الجديدة أول ثم تنفيذ ما يلى:

**أولا:** بيان العناصر الواجب توافرها للتعاقدات الخاصة ببيع الغاز الطبيعى بدءا من سنة ٢٠٠٠ هديا بأحكام القانون والقرارات المنفذة له وتطبيقها على مراحل التفاوض والتعاقد والتنفيذ المبرم بين قطاع البترول المصرى وشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز(EMG) لبيع الغاز الطبيعى لها بغرض تصديره الى اسرائيل وصولا لتوضيح ما شاب تلك الاجراءات من ثمة عوار وسببه وسند ذلك والمتسبب فيها وما اذا كان يهدف لتربيح الغير دون وجه حق وشخص المتربح من عدمه.

**ثانيا:** تبيان تكلفة انتاج مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعى المصرى من خلال المعادلة السعرية المستقرة عالميا فى أوقات التفاوض والتعاقد سالف البيان وتنفيذه بما طرأ عليه من تعديل وذلك فى التواريخ التالية ٢٠٠٠/٩/١٧ , ٢٠٠٥/٦/١٣, ٢٠٠٨/٧/١, ٢٠٠٩/٥/٣١ وما اذا كان سعر شراء شركة المتهم الثانى من قطاع البترول المصرى فى التواريخ سالفة الذكر جاء متوافقا مع السعر العالمى السائد آنذاك أو سعر شراء قطاع البترول المصرى لحصة الشريك الاجنبى من غاز الربح أو غاز إسترداد المصروفات من عدمه وفى الحالة الاولى التقويم ماليا لمقدار التربح للغير والاضرار العمدية الحقيقية والمؤكدة التى حاقت

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

بقطاع البترول المصرى من ذلك التعاقد فى نطاق كميات الغاز الطبيعى المصرى المباعة فعليا لاسرائيل من ٢٠٠٨/١/١ وحتى توقف الضخ ثم ما يجب توريده لاحقا.

**مباشرة المأمورية :-**

**بناء على القرار الصادر من هيئة المحكمة فقد تم تشكيل اللجنة بناء على ترشيحات الجهات المشار اليها بالقرار من كلاً من :**

١- الاستاذ الدكتور/ عطيه محمود عطيه رئيس اللجنة من قسم الغاز الطبيعى/ جامعة بورسعيد/الجامعة البريطانية بمصر

٢- السيد / أحمد محى الدين القاضى عضوا ممثلا من هيئة الرقابة الادارية

٣- المهندس / علاء عبد الخالق إبراهيم عضوا ممثلا من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

٤- المهندس / محمد رشدى جلال عضوا ممثلا من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

٥- الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد عضو محاسبى ممثلا من قطاع الخبراء بوزارة العدل

وقد قامت اللجنة بالاطلاع على المستندات التي تسلمتها من هيئة المحكمة وكذا استدعاء ذوي الشأن ومناقشتهم والاطلاع على ما قدم منهم على النحو الموضح بصلب التقرير، حيث قامت اللجنة بالاطلاع على كافة اقوال الشهود والمتهمين بالقضية محل الفحص سواء بالنيابة العامة او المحكمة والحكم الصادر بشأنهما وكذا مذكرة الدفاع التي بني عليها نقض الحكم وحكم محكمة النقض فضلا عن قيامها بالاتي:

١. مراجعة العقود المبرمة بين قطاع البترول المصري وشركة EMG لبيع الغاز الطبيعي المصري بغرض تصديره لاسرائيل.

٢. مراجعة جميع العقود المبرمة بين قطاع البترول المصري والجهات الاخرى بغرض التصدير من خلال خطوط الانابيب.

٣. الاطلاع على كافة المراسلات والتقارير المتعلقة بالقضية محل الفحص.

وفيما يلي فحص اللجنة:

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

## الفحص

### مقدمة

**اتفاقيات بيع الغاز** عبارة عن إطار عام يتضمن عدة بنود وشروط يتم الاتفاق عليها بين طرفين او أكثر بما يحقق مصلحة كل طرف (من وجهة نظره) وهي تعتمد على رؤية ذلك الطرف في الغرض والمصلحة من ابرام الاتفاقية (تعظيم المكسب المادي ، دخول سوق جديد ، العلاقات السياسية ، اكتساب الخبرة ، احتكار السوق، ....) ومدى اهميتها بالنسبة له , كما يجب التاكد على ضرورة تحقيق التوازن في الاتفاقية ، هذا ونود الاشارة الى انه لا يوجد ما يسمى بنموذج موحد لاتفاقيات بيع الغاز ولكن هناك بنود تتفق فيها كافة الاتفاقيات المعمول بها حاليا ويمكن تسميتها بالبنود اللازمة مثل تحديد الاطراف والغرض من الاتفاقية وتاريخ تفعيل الاتفاقية وتاريخ بدء التدفيع والكميات التعاقدية ومواصفات الغاز وطرق حساب الكميات والتسعير والفواتير والسداد وبعض النقاط القانونية مثل القانون الحاكم ومدة سريان الاتفاقية وسرية المعلومات والقوة القاهرة والتحكيم وهناك بعض البنود الاخرى يمكن تسميتها بالبنود التحسينية والتي يعتمد إدراجها بالاتفاقية على عدة عوامل اهمها الاستناد الى مصدر قوة (دعم سياسي ، قوة اقتصادية، الاحتكار،....) الا انه نود ان نوضح انه يمكن اعادة تصنيف بعض البنود والشروط وفقا لظروف السوق توقيت ابرام الاتفاقية ، وبصفة عامة فأن اتفاقيات بيع الغاز لا يتم عرضها على مجلس الشعب – لكن يشرف على تنفيذها– ولا يتم نشرها فى الجريدة الرسمية.

**اتفاقيات الالتزام** عبارة عن اتفاقيات يتم ابرامها بين الجانب المصري والشريك ، وذلك نظرا لأن الجانب المصرى لا يقوم بإستخراج البترول (زيت/ غاز) بنفسه لذا فقد تم الإستعانه بهذا الشريك وفقا لنظام إختاره الجانب المصري هي اتفاقيات مشاركة في الانتاج بين الجانب المصري (ويمثله في الاتفاقية هيئة البترول / ايجاس/ جنوب) والشريك الذى يتحمل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية يتم بعدها إسترداده لتلك التكاليف مع تحقيق قدر من الربح بعد تسليمه كامل الإنتاج الى الجانب المصري ، ووفقا لبنود اتفاقيات الالتزام يلتزم الشريك بالانفاق على عمليات البحث والاستكشاف عن البترول (زيت / غاز) ويتحمل وحده مخاطر عدم تحقيق كشف تجارى للبترول وتصبح كل هذه التكاليف غير مستردة ، اما في حالة تحقيقه لكشف تجارى فيقوم الشريك باستكمال الانفاق على عمليات التنمية والانتاج وبمجرد بدء الانتاج التجاري يحق للشريك استرداد التكاليف التي انفقها (المحملة على الانفاق المسترد) وذلك من خلال نصيبه في البترول المباع (حصته غاز

الإسترداد وحصته في غاز الربح ) المنصوص عليه في اتفاقية ، هذا ويجب عرض اتفاقيات الالتزام على مجلس الشعب ليتم الموافقة عليها واصدارها كقانون يتم نشره بالجريدة الرسمية.

**لا توجد بورصات عالمية** يتم فيها تداول الغاز الطبيعى ، كما انه لا يوجد غاز طبيعى معين منتج من قبل دولة معينة يمكن استخدامه كمقياس لكل الغاز الطبيعى المصدر من الدول المختلفة , بحيث يمكن الاعتماد عليه لقياس اسعار الغاز فى مختلف انحاء العالم على الرغم من ان معظم الغاز الطبيعى المنتج عالميا متشابه فى صفاته ، إلا انه توجد بعض البورصات المحلية المتفرقة بين بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية وغيرها.

بناء على ما سبق ذكره فكان من الضروري على اللجنة ان تتفهم التسلسل التاريخي للاحداث فى هذه الاتفاقية وتحديد مدى اهمية تلك الاتفاقية بهدف تقييم ما تم من اجراءات وتعاقدات وما اذا كان بها عوار ام لا وذلك خلال الخمس مراحل التي مرت بها (مرحلة ماقبل واثناء التفاوض، مرحلة ابرام الاتفاقية , مرحلة ابرام التعديل الاول للاتفاقية واخيرا مرحلة التدفيع التجاري للغاز حتى فسخ التعاقد).

من الجدير بالذكر انه قد قامت اللجنة بادراج ما انتهت اليه في نهاية كل مرحلة ، وكذلك ملخص للتقييم النهائى فى نهاية التقرير.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**مراجعة اجراءات مشروع التعاقد لبيع الغاز المصري لدولة اسرائيل**

كان من الضروري على اللجنة ان تتفهم التسلسل التاريخي للاحداث وأسباب ظهور فكرة تصدير الغاز المصري لدولة اسرائيل وتحديد مدى اهمية إبرام الاتفاقية محل الفحص وذلك بهدف تقييم ما تم من اجراءات وتعاقدات ، لذا فقد قامت اللجنة بمراجعة كافة المراسلات والتقارير والتحقيقات التي تم الحصول عليها وكذلك ما ورد بمحاضر اعمال اللجنة من مقابلات الاطراف ذوى الشان ، وبناء على تكليف المحكمة فقد قامت اللجنه بتقسيم الاحداث التاريخية المتعلقة بتلك الاتفاقية الى عدة مراحل:-

١. مرحلة ما قبل التفاوض (خلال الفترة من مارس ١٩٧٩حتى ديسمبر١٩٩٩).
٢. مرحلة التفاوض (خلال الفترة من يناير ٢٠٠٠ حتى سبتمبر٢٠٠٣).
٣. مرحلة ابرام الاتفاقية (خلال الفترة من يناير ٢٠٠٤حتى يونيو ٢٠٠٥).
٤. مرحلة ابرام التعديل الاول للاتفاقية (خلال الفترة من يوليو٢٠٠٥ حتى مايو ٢٠٠٩).
٥. مرحلة التدفيع التجاري للغاز حتى فسخ الاتفاقية (خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٨ حتى ابريل ٢٠١٢).

**أولاً مرحلة ما قبل التفاوض مع شركة EMG (خلال الفترة من مارس ١٩٧٩حتى ديسمبر ١٩٩٩)**

١. بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥ تم اصدار قانون ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ (معاهدة السلام) وينص ملحق ٣" ان يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري والذي لا تحتاجة مصر لإستهلاكها المحلي وان تنظر مصر والشركات التي لها حق إستثمار بترولها في العطاءات المقدمة من اسرائيل علي نفس الأسس والشروط المطبقة علي مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول ". (مرفق١)
٢. بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٢ قام السيد / عمرو موسى وزير الخارجية الاسبق بارسال خطاب الى السيد الدكتور/ حمدي البمبي وزير البترول الاسبق تضمن اتفاقه في الرأي مع وزير البترول حول أهمية البدء في الدراسات الاولية لتصدير الغاز المصري لمنطقة غزة واسرائيل وأنه قد قام برفع الامر للعرض على السيد رئيس الجمهورية الاسبق والسيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق بناء على ما دار باجتماعات مجموعة عمل التعاون الاقتصادي المنعقدة بمدينة كوبنهاجن. (مرفق٢)

السيد / أحمد محى الدين القاضى المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد أ.د/ عطيه محمود عطيه

٣. بتاريخ ١٢/١٦/ ١٩٩٨ إلتقى السيد المهندس / عبد الخالق عياد – رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول الاسبق مع رئيس شركة كهرباء اسرائيل وذلك فى مدينة باريس بفرنسا وتضمن اللقاء مناقشة امكانية بيع الغاز المصري لشركة كهرباء اسرائيل ، وبتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢١ ارسل المهندس/ عبد الخالق عياد – رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول الاسبق خطاباً الى مسئول الشركة الاسرائيلة بهدف استعجال نتائج المفاوضات وبدء بيع الغاز. (مرفق٣)

٤. افاد السيد الرئيس الأسبق / محمد حسني مبارك في استجواب النيابة (صفحة ١٥ ، ١٦) حول ظروف التفاوض مع اسرائيل لتصدير الغاز "أيام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين ومش متذكر التاريخ بالضبط قالي في لقاء انه كان في الاتفاقية السلام بند يديهم الحق في شراء البترول المصري من خلال الدخول في مناقصة وبالفعل تم تصدير البترول اليهم لفترة (ولما ظهرت) وكنا في حاجة الى البترول فطلبت منه انه يتنازل عن الكمية اللي بتاخدها اسرائيل في مقابل لما يظهر الغاز نعوضهم بالتصدير للغاز من خلال مناقصات ايضا وفي فترة تولي الدكتور/ عاطف عبيد رئاسة الحكومة اعطيته تعليمات بالدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتصدير الغاز وبالفعل تم التفاوض وعملوا بعد كدة اتفاقية لتحديد سعر الغاز وكيفية التصدير والاليه بتاعته". (مرفق٤)

٥. بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣ قرر السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات العامة الاسبق في محضر جلسة المحكمة بما مفاده انه كان هناك اتفاق بين الرئيس / السادات ومناحم بيجين وكارتر عام ١٩٧٩ عند توقيع اتفاقية السلام على امداد مصر لاسرائيل بمواد بترولية في حدود ٢ مليون طن سنوي واستمر بيع هذا البترول المصري لاسرائيل حتى زاد حجم الاستهلاك المحلي ولم تستطع مصر الوفاء بتلك الكمية مما ادى لتناقص الكميات المصدرة لاسرائيل وتمت اتصالات ومراسلات بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات الكهرباء في اسرائيل لامداد تلك الشركات بالغاز وكان موضوع التطبيع مهم جدا بالنسبة للجانب الاسرائيلي وكان التبادل التجاري بين البلدين هو من علامات التطبيع وكان الهدف منه هو الحفاظ على السلام وايضا لابد من خلق مصالح مشتركة من خلال هذا التبادل. (مرفق٥)

٦. قرر السيد المهندس / سامح فهمي وزير البترول الأسبق في اقواله بالتحقيقات بالقضية ١٠٦١ لسنة ٢٠١١ جنايات القاهرة الجديدة اول ، ان فكرة تصدير الغاز الطبيعي الزائد عن الاستهلاك المحلي

بدات في التسعينات في عهد السيد الدكتور/ حمدي البمبي – وزير البترول الأسبق الا ان وزارة البترول لم تنجح في التعاقد انذاك وصدرت فتوى قانونية من مجلس الدولة في ١٩٩٨/١٠/٢ بان تصدير الغاز خارج البلاد هو من اعمال السيادة ولا يخضع لقانون المناقصات والمزايدات.(مرفق ٦)

**مما سبق عرضه خلصت اللجنة الى:**

- قام السيد/ محمد حسنى مبارك الرئيس الاسبق باصدار توجيهاته الى السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق وإلى الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق ببدء اجراءات التفاوض مع الجانب الاسرائيلي لتعويضهم عن الزيت الذى كان يتم تصديره اليهم بالغاز الطبيعى المصرى نظراً لحاجة السوق المصرى للزيت فى ذلك الوقت.
- فى فترة التسعينيات واثناء عهد الاستاذ الكتور / حمدى البنبى وزير البترول الاسبق بدأت المفاوضات بين الجانب المصري والجانب الاسرائيلي بهدف تصدير الغاز الطبيعى المصرى الى اسرائيل.
- لم يتبين للجنة وجود ايه مخالفة قد ارتكابها الرئيس الاسبق / محمد حسنى مبارك فى هذه المرحلة.

**ثانياً مرحلة التفاوض مع شركة EMG (خلال الفترة من يناير ٢٠٠٠حتى سبتمبر٢٠٠٣)**

١. بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٩ قام السيد اللواء /عمر سليمان رئيس المخابرات العامة الاسبق بارسال خطاب الى السيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الأسبق تضمن "تم تفويض شركة EMG بعملية تزويد اسرائيل وتركيا بالغاز وفقا لبروتوكول يتم توقيعه" وكذلك ارفق الخطاب جدول زمني بتفاصيل الاجراءات الواجب تنفيذها وحدد اسماء الجهات المسئولة عن التنفيذ ودور كل طرف من الاطراف والتوقيت المناسب للتنفيذ. (مرفق ٧)

٢. بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ صدرت موافقة الدكتور /عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق على اقامة مشروع شركة EMG ، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ صدر قرار رئيس هيئة الاستثمار رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تأسيس شركة EMG كشركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة وفقا

لقانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بغرض شراءها جميع كميات الغاز الفائض للتصدير من الهيئة المصرية العامة للبترول ومن الشركاء الاجانب ونقله من جميع الموانى المصرية في اشكالة الغازية والسائلة وبيعه الى تركيا والدول الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وغيرها من الدول الأخري ولها في سبيل ذلك إنشاء خطوط أنابيب تمتد من مخرج العريش في المياه الأقليمية وبطول الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ونسبة المشاركة ٣٠% مصري و ٧٠ % اجنبي ومدة المشروع ٢٥ عام قابلة للتجديد بعد موافقة هيئة الاستثمار ويبلغ راس مال الشركة المرخص ٥٠٠ مليون دولار ورأس المال المصدر ١٥٠ مليون دولار عبارة عن أسهم نقدية عددها ١٥٠ الف سهم بسعر الف دولار للسهم ويجوز التنازل عن الاسهم او تداولها على ان يتم اخطار هيئة الاستثمار مسبقا ، وتسقط الموافقة الصادرة للمشروع في حالة عدم اتخاذ خطوات جدية لتنفيذ المشروع خلال عام من تاريخ ابلاغة بالموافقة ، وقد تبين أن المساهمين بالشركة كالأتي:

- الهيئة المصرية العامة للبترول ( مؤسس ) بمقدار ١٥٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ١٠%.
- السيد/ حسين كمال الدين ابراهيم سالم ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠% ( رئيس مجلس إدارة الشركة ).
- شركة فورداس بنامية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة ايست ميديترنيان جاس بايب لاين بريطانية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة ميدل ايست جاس بايب لاين هولندية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة كولتكس بريطانية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ١٥٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ١٠%. (مرفق٨)

٣. بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ قامت شركة EMG بارسال خطاب الى هيئة البترول تضمن "بالاشارة الى التوجيهات بشان قيام شركة EMG بتصدير الغاز الى تركيا واسرائيل" وكذا مساهمة الهيئة بنسبة ١٠% في رأسمال الشركة المذكورة بدلا من شركة بتروجيت مع تعزيز مجلس ادارة الشركة بعضوين ممثلين عن هيئة البترول وتمت الاشارة الى موافقة هيئة الاستثمار على تاسيس الشركة ، وافادت

الشركة "ان الاتصالات مع الشركات الاجنبية المنتجة للغاز بمصر تسير بخطى بطيئة وتحتاج لدعم من الهيئة وقد ترون سيادتكم انه من المناسب لتامين تصدير الغاز هو ابرام تعاقد مباشر بين شركة "EMG" والهيئة تتعهد الاخيرة بمقتضاه توريد كميات الغاز المطلوبة (طوال عمر المشروع) والتي لا تستطيع الشركات الاجنبية تأمينها مع ضمان الهيئة لعقود التوريد التي ستوقعها الشركة مع تلك الشركات وكذلك ضمان توريد كميات الغاز التي ستوقعها شركة EMG مع الجهات المستوردة بكل من تركيا وإسرائيل علما بان سعر الغاز وحتى يكون منافسا للاسعار العالمية فانه من المقترح تحديده بمبلغ ١,٥ دولار لكل مليون BTU "وحدة حرارية بريطانية" عند مخرج خط الانابيب شمال سيناء بشمال العريش، برجاء التكرم بالنظر وموافاتنا بموافقة الهيئة على المساهمة بنسبة ١٠% في رأسمال شركة EMG مع إيداع المبلغ المطلوب حالياً من حصة الهيئة وقدرة ١,٥ مليون دولار بحساب رأسمال الشركة وكذلك تسمية ممثلي الهيئة في مجلس إدارة الشركة وصيغة الاتفاق المقترح بين الهيئة والشركة بخصوص تأمين تصدير الغاز لإمكان توقيعه في أقرب فرصة ممكنه". (مرفق٩)

٤. بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٢ قام كل من السيد المهندس/ حسن عقل نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة والسيد المهندس/ محمود لطيف نائب رئيس الهيئة للغازات والسيد المهندس/ اسماعيل كرارة نائب رئيس الهيئة للتخطيط والمشروعات بعرض مذكرة رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠ على مجلس إدارة الهيئة تضمنت طلب شركة EMG مساهمة هيئة البترول بنسبة ١٠% بدلاً من بتروجت وابرام تعاقد مع هيئة البترول لتوريد الغاز لتكون ضامنه لتوريده وبسعر ١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية عند مخرج العريش ، والمذكرة اوضحت مدى اهمية تصدير الغاز بالنسبة لمصر ، وفي النهاية ذكرت المذكرة " الامر معروض على مجلس ادارة الهيئة للموافقة على ما ذكر بعاليه مع ايداع قيمة مساهمة الهيئة وقدرها ١,٥ مليون دولار بحساب رأسمال شركة EMG وكذلك تفويض السادة المختصون باعداد صيغة الاتفاق المقترح بين هيئة البترول والشركة بخصوص تأمين تصدير الغاز لكي يمكن توقيعه في اقرب فرصة ممكنة" ، وتم عقد اجتماع لمجلس ادارة هيئة البترول وتم خلاله مناقشة المذكرة المذكورة حيث تم موافقة المجلس على "مساهمة الهيئة بنسبة ١٠% في رأسمال الشركة المذكورة بدلاً من شركة بتروجت مع تمثيل الهيئة بعضوين في مجلس إدارة الشركة ، وتحديد سعر الغاز المباع لشركة EMG بمبلغ ١,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مربوطاً بسعر

برنت طبقاً للمعادلة المستخدمة لذلك عند مخرج خط الانابيب شرق العريش وتفويض النواب المختصين باعداد صيغة الاتفاق المقترح واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة" ، هذا وقد تم العرض على وزير البترول للاعتماد واشر بعبارة "في ضوء المعروض. على أن يتم تحديد اسلوب الربط مع خام برنت والعرض على مجلس الادارة لإتخاذ القرار المناسب وتحديد فترة توريد الغاز". (مرفق١٠)

٥. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ قام السيد المهندس/ محمد طويله رئيس هيئة البترول الاسبق بارسال خطاب إلى السيد السفير/ محمد بسيوني سفير مصر باسرائيل الاسبق وتم ارفاق الخطاب الموجه من هيئة البترول الى شركة كهرباء اسرائيل والذي يتضمن الاشاره الى الاجتماع الذي تم في القاهرة بين السيد المهندس /سامح فهمي وزير البترول الاسبق ووزير البنية التحتية الاسرائيلي في ٢٠٠٠/٤/١٣ وايضا الى اجتماع مجلس ادارة الهيئة في ٢٠٠٠/٤/١٢ ، لذا فان الهيئة تؤكد على ان شركة EMG هي المخول لها بيع الغاز الى اسرائيل عبر خطوط الانابيب الممتده من العريش الى مدينة جيهان بتركيا مرورا بنقطة الاستلام باسرائيل ، والهيئة تضمن توريد الغاز للعقود التي سيتم ابرامها بين شركة EMG والجانب الاسرائيلي بكميات بحد اقصى تصل الى ٧ بليون متر مكعب لكل عام لمدة ٢٠ عام قابلة للتجديد بإتفاق الطرفين . (مرفق١١)

٦. بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ قام السيد السفير/ محمد بسيوني سفير مصر باسرائيل الاسبق بارسال خطاب لشركة كهرباء اسرائيل ابلغها فيه بقرار الحكومة المصرية لتصدير الغاز لاسرائيل من خلال شركة EMG بالاضافة الى ضمان الحكومة المصرية لتوريد الغاز بمعدل ٧ بليون متر مكعب لكل عام لمدة ٢٠ عام ، هذا وقد تم ارفاق صورة من قرار مجلس ادارة هيئة البترول والخطاب المؤرخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ الموجه من هيئة البترول الى شركة كهرباء اسرائيل. (مرفق١٢)

٧. بتاريخ ٢٠٠٠/٨/١ تم توقيع اتفاقية بيع وشراء الغاز بين هيئة البترول (بائع) وشركة يونيون فينوسا (مشتري) وذلك في ضوء مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠٠٠/٥/١٧ والتي اشتملت على البنود والشروط المبنية عليها هذه المذكرة بغرض امداد الغاز الطبيعي لتسهيلات الاسالة بمصر ويتعهد البائع بامداد ونقل الغاز لمصنع الاسالة بهدف اسالة الغاز وتصديرة الى اسبانيا ودول اخرى ، وبلغت مدة الاتفاقية ٢٥ عام من اول توريد منتظم للغاز ، ويمكن مد هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين لمدة ٢٥ عام أخري ، يقوم المشتري باعداد خطاب ضمان غير قابل للالغاء بقيمة ٣٠ مليون دولار

لصالح البائع لضمان انشاء المصنع خلال الفترة ٢٠٠٤/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ ولا يحق للبائع استغلال ذلك الخطاب لاي سبب اخر، والكمية التعاقدية السنوية ١٥٢ تريليون وحدة حرارية بريطانية (٤ بليون متر مكعب) يتم الوصول اليها خلال ٤ سنوات تبدأ بـ ٥٠% في السنة الاولى وتزداد تدريجيا لتصل الى ١٠٠ % في العام الخامس التعاقدي وتستمر حتى عام ٢٥، يتعهد البائع بتوريد الغاز خلال فترات تجارب التشغيل والاختبار واي اجراءات لازمة لبدأ العمليات التجارية ، السعر خلال الثلاث سنوات الاولى هو ٠,٧٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية واذا تخطى سعر برنت ٢٤ دولار/برميل يكون السعر ١ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبداية من العام الرابع حتى نهاية الاتفاقية يكون السعر بحد ادنى ٠,٧٥دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند برنت اقل من ٢٠ دولار/برميل ويحد اقصى ١,٢٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند برنت اعلى من ٢٤ دولار/برميل، القانون الحاكم هو القانون المصري. (مرفق ١٣)

٨. بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ قام كلا من السيد المهندس / محمود لطيف نائب رئيس هيئة البترول للغازات والاستاذ/ احمد حسانين عامر نائب رئيس هيئة البترول للتجارة الخارجية (قام بالتوقيع نيابة عنه السيد/عبد الفتاح ابو زيد) بعرض مذكرة رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٠ على مجلس إدارة هيئة البترول وتمت الاشارة فيها الى محضر إجتماع مجلس إدارة هيئة البترول المؤرخ في ٢٠٠٠/٤/١٢ وكانت في ضوء تاشيرة السيد/ وزير البترول الاسبق بإعتماد القرار على ان يتم تحديد اسلوب الربط مع خام برنت والعرض على مجلس الادارة لإتخاذ القرار المناسب وتحديد فترة توريد الغاز، لذا فقد تضمنت المذكرة اسلوب للربط مع خام برنت تم فيه الاسترشاد بما تم التعاقد عليه مع شركة يونيون فينوسا (٠,٧٥دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد ادنى و١,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد اقصى عند سعر برنت اعلى من ٣٤ دولار) على ان يتم التعاقد مع شركة EMG لمدة ١٥ عام قابلة للتجديد ، هذا وقد قرر مجلس ادارة هيئة البترول "الموافقة على اسلوب ربط تسعير الغاز مع خام برنت للتصدير من خلال خط الانابيب بالعريش" ، وبالعرض على السيد وزير البترول الأسبق المهندس / سامح فهمى للاعتماد افاد "لا يعتمد ويتم عرض عدة بدائل منها ربط تسعير الغاز بالخام وبعض المنتجات البترولية الرئيسية واختيار افضل البدائل لمصلحة الهيئة واعادة العرض على مجلس الادارة". (مرفق ١٤)

٩. بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ قامت شركة EMG بارسال خطاب الى هيئة البترول تضمن ان "المباحثات مع شركة بوتاش التركية وشركة كهرباء اسرائيل بشأن تصدير الغاز الطبيعي قد قطعت مراحل متقدمة للتوصل الى العقود اللازمة ، ولما كانت هذه العقود وهي عقود طويلة المدى تتراوح ما بين ١٥ الى ٢٥ عام، وحيث انه تبين من الاسعار العالمية والمنافسة الحادة السائدة في الاسواق خاصة تلك الاتية من روسيا وتركمستان وايران والعراق وغيرها تضع الاسعار في الفترة المقبله في مستوى منخفض ، ولتنفيذ هذه العقود ومواجهة المنافسة الحادة ، ولما كان بدء تصدير الغاز الطبيعي المصري هو هدف قومي بالدرجة الاولى وسيترتب عليه افاق جديدة لتنمية الصادرات المصرية من المخزون الكبير بالبلاد مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز ايرادات البلاد من العملات الحرة "، وقد طالبت الشركة "الموافقة على ربط سعر تصدير الغاز الطبيعي المصري عند مخرج العريش بمعادلة سعرية متوسطة مرتبطة باسعار الخام العالمي برنت والجازولين والسولار وبحد ادنى ٧٥ سنتا (فقط خمسة وسبعون سنتا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) وبحد اقصى قدرة ١,٢٥ دولار امريكي (فقط واحد دولار وخمسة وعشرون سنتا) لكل مليون وحدة حرارية بريطانية أسوة بما سبقت الموافقة عليه لمشروعات أخرى". (مرفق١٥)

١٠. بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٧ قام كلا من السيد المهندس/ محمود لطيف نائب رئيس هيئة البترول للغازات ، والسيد المهندس/ حسن عقل نائب رئيس مجلس إدارة هيئة البترول والسيد المهندس/ اسماعيل كرارة وكيل اول وزارة البترول الاسبق برفع مذكرة للسيد / وزير البترول الاسبق اوضحت "ان الموافقة على قيام شركة EMG بتصدير الغاز يؤدي الى تحقيق استراتيجية قطاع البترول نحو فتح اسواق جديدة لتصدير الغاز المصري وتحسين ميزان مدفوعات قطاع البترول ويتماشى مع الاسعار العالمية والمنافسة الحادة السائدة في اسواق الغاز بالبحر المتوسط خاصة تركيا التي تعتبر بوابة الدخول الى اوربا مع الاخذ في الاعتبار تكلفة انشاء الخط وتسهيلاته بمراحلة المختلفة والتي تقدر بحوالي مليار دولار علما بانه توجد طلبات حاليه لتصدير الغاز المصري الى كلا من اوكرانيا وبلغاريا ورومانيا وتدور مفاوضات بين الهيئة وهذه الدول بالاضافة الى طلبات اخرى من دول اوروبا الغربية مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا ولكن في صورة سائلة (أي مطلوب تصدير الغاز اليهم مسالاً)" واشارت الى ان الاحتياطي المؤكد ٤٣ تريليون قدم٣ (المرجح ٧٧ تريليون قدم٣) هذا وقد اسردت المذكرة فوائد

التصدير، وافادت "بناء علي ما سبق برجاء التفضل بالاحاطة باننا قمنا بمراجعة ودراسة جميع المستندات الخاصة بالموضوع بعناية ونرى الموافقة على تصدير الغاز وفقا لما جاء بخطاب الشركة والذي تطلب فيه ربط سعر تصدير الغاز الطبيعي عند مخرج العريش بمعادلة سعرية مرتبطة باسعار خام برنت والسولار والمازوت وبحد ادنى ٧٥ سنت وبحد اقصى ١,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية ولمدة ١٥-٢٠ عاماً لكمية مقدارها ٧ بليون متر مكعب سنوياً يتم بعدها اعادة النظر في الاسعار والمفاوضة وذلك في ضوء الاسعار العالمية السائدة حينئذ وذلك على اساس المعادلة السعرية التالية" واوضحت المذكرة مميزات المعادلة " أن هذه المعادلة تحقق ميزة سعرية لمصر وان مدة ١٥ سنة تتيح الفرصة لاعادة النظر في الاسعار وفقا لما قد يحدث من تطورات وتعد مناسبة لاسترداد المستثمر لاستثماراته وتكاليفة ومصاريف تشغيله ونؤكد ان اسعار الغاز خلال العقد الماضي على مستوى العالم بصفة عامة كانت في حدود هذه المعدلات وبالتالي صافي العائد من تصدير الغاز في مصر يتفق مع هذه المعدلات هذا بالاضافة الى ان الاسعار طبقا للمعادلة المعروضة متميزة بالمقارنة بسعر البيع المحلي الذي يتراوح بين ٥٠-٦٠ سنت/مليون وحدة حرارية بريطانية" وذكرت أن " بناء عليه نوافق على المعادلة وعلى الفترة الزمنية وعلى الاسعار حيث انها تعتبر متميزة في حدود الاسعار المتاحة عالمياً كما ان احتياطي الغاز في مصر قد ارتفع خلال الفترة الاخيرة ومتوقع ان يستمر ارتفاعة خلال العقد الحالي بصفة مستمرة فضلا عن ان اهم ما يميز قرار التصدير هو تشجيع الشركاء الاجانب على تنمية اي غاز تم او سيتم اكتشافة خلال العقد الحالي لتحقيق المصلحة القومية العليا لمصر علما ان كميات الغاز المخطط تصديرا لاسواق البحر المتوسط (شرقا وشمالا) طبقا لهذا الاتفاق لا تمثل اكثر من ١٠% من حجم احتياطي الغاز المؤكد والمتوقع في نهاية العقد الحالي بالاضافة الى تحقيق ميزة استراتيجية لربط دول شرق البحر المتوسط بمصر استراتيجيا" ، وقد انتهت المذكرة بعبارة "بناء على ما سبق برجاء التفضل بالاعتماد واتخاذ اللازم نحو العرض على مجلس الوزراء الموقر لاخذ الموافقات اللازمة" . (مرفق ١٦)

١١. بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ تم عقد اجتماع لمجلس الوزراء وتمت مناقشة موضوع تصدير الغاز الطبيعي المصري من خلال خط العريش وتمت الموافقة على "أولاً : تقوم الهيئة المصرية العامة للبترول ببيع الغاز الطبيعي لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز بهدف تصديرة للاسواق المستهلكة بمنطقة

البحر المتوسط واوروبا من خلال خط الانابيب ، ثانيا: كمية الغاز التي يتم التعاقد على بيعها لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز تقدر بـ ٧ بليون متر مكعب سنويا وتزداد في حالة وجود فائض ، ثالثا: اسعار بيع الغاز الطبيعي تكون فوب تسليم محطة استقبال الغاز الطبعي بالعريش طبقا للمعادلة التي جاءت بالمذكرة على ان يكون الحد الادني والاقصى لسعر الغاز كما يلي:الحد الادني٠,٧٥ دولار امريكي/مليون وحدة حرارية بريطانية والحد الاقصى ١,١٥ دولار امريكي/ مليون وحدة حرارية بريطانية واستثناء من هذه المعادلة يكون سعر الغاز الطبيعي ١,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية في حالة وصول سعر خام برنت (متوسط ٣ اشهر) الى ٣٥ دولار/ برميل او اكثر ، رابعا: التعاقد مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز لمدة ١٥ عام يمكن تجديدها بموافقة الطرفين لفترات اخرى على ان يتم التفاوض في حينه على سعر الغاز الطبيعي ، خامسا: الترخيص لوزارة البترول ممثله في الهيئة المصرية العامة للبترول بالتفاوض مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز في استخدام المعادلات المطبقة عالميا والتي تربط بين اسعار الغاز الطبيعي والزيت الخام والمنتجات البترولية وكذلك انهاء اجراءات التعاقد". (مرفق ١٧)

١٢. بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٧ تم إبرام عقد اتفاق مبدئي بين هيئة البترول وشركة EMG وتضمن العقد الاشارة الى موافقة مجلس الوزراء في جلستة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ على قيام الهيئة لبيع الغاز لشركة EMG لتصديره لدول البحر المتوسط واوروبا من خلال خط انابيب ، وقد اتفق الطرفان على ان تكون كمية الغاز المتعاقد على بيعها لشركة EMG تقدر بـ ٧ بليون متر مكعب سنوياً تزداد في حالة وجود فائض وتم تحديد مواصفات الغاز ونقطة التسليم وكذلك ضمان الهيئة لتوريد كميات الغاز المتعاقد عليها والتي تقدر بـ ٧ بليون متر مكعب سنوياً وفقا للجدول الزمني الذي تحدده شركة EMG على ان تكون نسبة حد الاخذ او الدفع هي ٩٠% ، وتقوم شركة EMG باخطار الهيئة بموعد بدء توريد الغاز وفترة التجارب خلال فترة مناقشات العقد المفصل ، سعر الغاز(فوب تسليم العريش) ٠,٧٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد ادنى و١,٢٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد اقصى و ١,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند برنت ٣٥ دولار (من خلال معادلة سعرية مرتبطة باسعار المنتجات البترولية) ، مدة العقد ١٥عام قابلة للمد بعد موافقة الطرفين على ان يتم التفاوض في حينة على سعر الغاز ،"هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ توقيعه

(٢٠٠٠/١٠/٧) وسيقوم الطرف الثاني بالتعاقد مع الجهات المستوردة بناء على هذا الاتفاق"، على ان يقوم الطرفان بتوقيع عقد مفصل يشمل كافة البنود خلال شهرين من تاريخ التوقيع. (مرفق ١٨)

١٣. بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢ قام السيد المهندس / حسن عقل نائب رئيس هيئة البترول بعرض مذكرة رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٠ على مجلس إدارة هيئة البترول بشأن المعادلة الجديدة لتسعير الغاز للتصدير من خلال خط الانابيب بالعريش وتمت الاشارة الى اجتماع مجلس ادارة الهيئة المؤرخ ٢٠٠٠/٤/١٢ والى تاشيرة السيد المهندس / وزير البترول والخاصة بتحديد اسلوب الربط مع خام برنت وتحديد فترة توريد الغاز لذا فقد تم اعادة العرض على مجلس ادارة الهيئة في ٢٠٠٠/٩/١٧ وتمت الاشارة الى طلب شركة EMG تحديد سعر تصدير الغاز بمعادلة سعرية مرتبطة بسعر المنتجات والخام (برنت والسولار والمازوت) وذلك لتمكينها من فتح اسواق جديدة لتصدير الغاز ومواجهة المنافسة الحادة السائدة في اسعار الغاز ولتفادي تقلبات اسعار الخام كذلك طلبت الشركة شراء ٧ بليون متر مكعب سنويا لمدة ١٥-٢٠ عام ويتم التفاوض في الاسعار بعد انتهاء مدة التعاقد في ضوء الاسعار السائدة حينئذ"وتم عرض معادلة مرتبطة باسعار برنت والسولار والمازوت وبحد ادنى ٠,٧٥ دولار واقصى ١,٢٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ويكون ١,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند سعر برنت ٣٥ دولار/ برميل واختتمت المذكرة "والامر معروض على المجلس للتكرم بالموافقة" ، هذا وقد تم موافقة المجلس على ما جاء بالمذكرة وتم العرض على السيد المهندس / وزير البترول وتم اعتمادة. (مرفق ١٩)

١٤. بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٨ قام السيد الدكتور /عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق بتشكيل لجنة عليا للغاز الطبيعي برئاسته وعضوية وزير الصناعة ووزير الكهرباء ووزير البترول (مقرر) ورئيس مجلس الدفاع الوطنى وللجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانه به من الخبراء والمختصين وتتولى اللجنة الاختصاصات " وضع السياسات والضوابط التي تحكم التعامل مع الشركات العالمية التي تتقدم للاستثمار في مجال البحث والتنقيب عن الغاز وتحديد الحوافز التي تعطي للاستثمار في مجال نقل وتسويق الغاز المصري في الاسواق العالمية مراجعة البرنامج الوطني للوجود في اسواق العالم وتوفير المساندة لها من جميع الاجهزة والهيئات والمؤسسات ومراجعة المخطط الوطني لتنمية صناعة البتروكيماويات وكذلك الصناعات المغذية لكافة انشطة البحث والنقل والتسويق للغاز

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

الطبيعي،ومراجعة واعتماد الموضوعات المرتبطة بنشاط الغاز الطبيعي والتي يرى وزير البترول عرضها على مجلس الوزراء للحصول على موافقته عليها ، ويكون للجنة امانة فنية برئاسة رئيس قطاع مكتب رئيس مجلس الوزراء وعضوية خبراء من عناصر فنية وادارية وقانونية بناء على اختيار الوزراء المختصين وتتولى الامانة اعداد واستيفاء الدراسات التي تكلف بها " ، وبتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢ استعرضت اللجنة استراتيجية تصدير الغاز الى الدول العربية وغيرها من الدول والفائض للتصدير لامكان دفع عملية تصدير الغاز للبنان وسوريا وتركيا وبلغاريا ورومنيا واوكرنيا واسرائيل، واستعرضت اعتبارات الامن القومي وانسب الوسائل لتدبير التمويل اللازم للنهوض بهذا المشروع القومي ، وقررت اللجنة إستمرار الخط البحري المزمع انشاؤة من الشيخ زويد والعريش على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط لامداد اسرائيل وتركيا مستقبلا وبلغاريا ورومانيا واوكرانيا بطاقة ١٠ بليون متر مكعب سنويا"، وذكر ايضاً انه تخفيفا للاعباء المالية عن الدولة وتماشيا مع سياسة الخصخصة التي تتبعها البلاد يعهد بهذين المشروعين لشركات الاستثمار المؤسسية طبقا لنظام المناطق الحرة وهي " شركة غاز الشرق" لتولي انشاء وتملك وتشغيل الخط من بورسعيد وبحد سيناء وخليج العقبة ، وتتولى شركة " شرق البحر الابيض المتوسط للغاز" إنشاء وتملك وتشغيل الخط البحري من الشيخ زويد والعريش بحد الساحل الشرقي للبحر المتوسط لامداد اسرائيل وتركيا ورومانيا وبلغاريا واوكرنيا وتكون المدة المحددة لهذه الشركات هي المدة المنصوص عليها في انظمتها الاساسية والتي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار ويستمر العقد المبرم بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة شرق البحر الابيض المتوسط لكمية ٧ بليون متر مكعب سنويا ولمدة ١٥ عام وبالاسعار الواردة به والتي سبق وان وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٩) بتاريخ ١٨ /٩ /٢٠٠٠ وتقدم الوزارات والجهات المعنية في الدولة المعاونة الممكنة لهاتين الشركتين" . (مرفق ٢٠)

١٥. بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٩ قام الدكتور/ عاطف عبيد رئيس الوزراء الاسبق بارسال خطاب لشركة EMG اشار فيه الى قرار مجلس الوزراء في جلستة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ والذي حدد فيه التسعير والكميات ومدة التوريد ، واشار الى امكانية الاستناد الى هذا القرار في الاستثمارات التي ستقوم بها الشركة وفي جدوى المشروع حتى يمكن الاسراع بمد خط الانابيب اللازم وبدء قيام الشركة بنقل وبيع

وتصدير الغاز في اقرب فرصة الى الدول التي ستقوم الشركة بالتعاقد معها على ان تقوم الشركة بموافاة وزارة البترول بصورة العقد المقترح من جانبها في اقرب فرصة للدراسة والتوقيع . (مرفق ٢١)

١٦. بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٠ قام السيد الدكتور/عاطف عبيد رئيس الوزراء بارسال خطاب الى السيد المهندس/ وزير البترول الاسبق اشار فيه" لما قرره مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ بتحديد اسعار بيع الغاز الطبيعي من الهيئة المصرية العامة للبترول ، وما قررته اللجنة الوزارية للغاز بشان تكليف شركة وطنية مصرية الجنسية وجميع مؤسسيها من المصريين ولديها الملاءة المالية بانشاء خط لنقل الغاز الى ميناء العقبة الاردني ، مرفق مع هذا صور خطابنا لشركة غاز الشرق وشركة شرق البحر المتوسط للغاز بابلاغهما بقرار مجلس الوزراء بشان تحديد سعر بيع الغاز لكل من الشركتين"، وطالب الخطاب التنسيق مع الامن القومي للتاكد من جنسية الشركاء، وذكر في اخر الخطاب "ولإمكان اسراع الشركتين بعمل الاستثمارات اللامة وبدء تصديرهما للغاز الطبيعي يرجى اصدار تعليماتكم الى الهيئة المصرية العامة للبترول بسرعة ابرام العقود اللازمة مع الشركتين على اساس قرار مجلس الوزراء سالف الذكر". (مرفق ٢٢)

١٧. بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ تم ابرام اتفاق لنقل وبيع الغاز من مصر الى الاردن وتمت الاشارة فيه الى اتفاقية التفاهم وملحقاتها في ٢٠٠١/١/٢٨ والاجتماعات التي عقدت بمقر مجلس الوزراء ووزارة البترول خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٠٠١/٥/٢٨ بين الجانب المصري والجانب الاردني وتم الاتفاق على ان الجانب المصري لديه احتياطات تكفي للوفاء باحتياجات السوق المحلي وتلبية متطلبات الاردن من خلال غاز الشبكة وسيتم نقل الغاز من العريش الى العقبة (نقطة التسليم) من خلال خط انابيب (بقطر ٣٦") ستقوم غاز الشرق بتنفيذه وبكمية تعاقدية يومية تبدا بـ ١٠٥ مليون قدم٣/ يوم عام ٢٠٠٤ تزداد لتصل الى ٢٢٠ مليون قدم٣/ي عام ٢٠١١، على ان يتم الانتهاء من تنفيذ خط الانابيب وبدء ضخ الغاز للاردن خلال ١٨ شهر من تاريخ اصدار خطاب الضمان (خطاب ضمان غير قابل للالغاء بقيمة ٣٠ مليون دولار من الحكومة الاردنية لصالح شركة غاز الشرق وينتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١) ، سعر بيع الغاز من هيئة البترول لشركة غاز الشرق هو ١ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية لمدة خمس سنوات ( تقوم شركة غاز الشرق ببيعه للاردن عند نقطة التسليم في العقبة بسعر ٢ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية) ، وفي العام السادس يتم تطبيق معادلة سعرية

مرتبطة ببرنت والسولار والمازوت بحد اقصى ٢ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ١,٦ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبداية من العام السابع يتم تطبيق المعادلة بحد اقصى ١,٩ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ١,٦ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ، على ان يكون الحد الاقصى للسعر الذي تبيع به هيئة البترول لشركة غاز الشرق هو ١,٢٥ دولاز/ مليون وحدة حرارية بريطانية والحد الادني هو ٠,٧٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ، مع خصم ٠,١ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية لسعر بيع الغاز للاردن للكميات المارة بخط الانابيب والتي تزيد عن ٢,٥ بليون متر٣/سنوي ، وبداية من العام السادس وفي حالة زيادة سعر برنت عن ٣١ دولار فيكون سعر بيع الغاز في العقبة ٢,١٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية على ان يكون السعر الذي تبيع به هيئة البترول لشركة غاز الشرق هو ١,١٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية (لن يتم التفاوض على تعديل سعر بيع الغاز قبل ١٥ عام) ، في حالة اخلال شركة غاز الشرق ببناء خط الانابيب أو توفير كميات الغاز تضمن وزارة البترول قيام الهيئة ببناء الخط وتوفير الكميات المتعاقد عليها ، مدة سريان الاتفاقية ٣٠ عام من تاريخ اول تسليم للغاز في العقبة على انها يمكن ان تمد لفترتين كل منها ٥ سنوات بشرط موافقة الاطراف. (مرفق ٢٣)

١٨. بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٩ اصدر مجلس الوزراء قرار ١٠٠٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن انشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية " إيجاس " ، وتضمن في المادة الرابعة ان غرض الشركة العمل بكل انشطة الغاز الطبيعي وذكر منها بعض الانشطة . (مرفق ٢٤)

١٩. بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢٧ تم اصدار قرار وزارة البترول ٦٩٤ لسنة ٢٠٠١ والخاص بالنظام الاساسي لايجاس وفقا لقرار مجلس الوزراء ١٠٠٩ لسنة٢٠٠١ الصادر في ٢٠٠١/٧/١٩. (مرفق ٢٥)

٢٠. بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ قام السيد المهندس /ابراهيم صالح رئيس هيئة البترول الاسبق بارسال خطاب لشركة كهرباء اسرائيل ، اشار فيه الى سلسلة الاتصالات بين شركة EMG وشركة كهرباء اسرائيل والخاصة بتجديد المفاوضات المتعلقة بتصدير الغاز المصري لاسرائيل وأكد على ما تم ذكره بالخطاب المؤرخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ من ان شركة EMG هي المخول لها بيع الغاز الى اسرائيل عبر خط الانابيب الممتد من العريش الى مدينة جيهان بتركيا مرورا بنقطة الاستلام باسرائيل ، وهيئة

البترول تضمن توريد الغاز للعقود التي سيتم ابرامها مع شركة EMG مع الجانب الاسرائيلي بكميات ٧ بليون متر مكعب سنوياً لمدة ٢٠ عام قابلة للتجديد بعد إتفاق الطرفيين . (مرفق ٢٦)

**مما سبق تبين الاتي:**

- قام السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق بدور واضح خلال تلك الفترة وظهر ذلك من خلال خطابة المرسل لوزير البترول الاسبق والمؤرخ ٢٠٠٠/١/١٩ والذي تضمن انه قد تم تفويض شركة EMG (أي انه قام بتحديد اسم الشركة وتفويضها قبل تاريخ صدور قرار تاسيسها) بعملية تزويد اسرائيل وتركيا بالغاز وكذلك ارفق الخطاب جدول زمني بتفاصيل الاجراءات الواجب تنفيذها وحدد اسماء الجهات المسئولة عن التنفيذ ودور كل طرف من الاطراف والتوقيت المناسب للتنفيذ ، بما يؤكد ان هناك إبعاد إستراتيجية من ابرام التعاقد من وجهة نظر جهاز المخابرات العامة حيث قرر السيد عمر سليمان في اقوالة بالتحقيقات (صفحة ٩٠) ان الجهاز مهتم جداً بمثل هذه المشروعات وذلك لخلق مصالح مشتركة وتدعيم عملية السلام وقرض النفوذ واغراض اخرى.
- هناك دور واضح قام به السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق وظهر ذلك الدور من خلال قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ وكذلك في الخطاب الذي قام بارسالة الى شركة EMG في ٢٠٠١/٣/١٩ والذي نص صراحة على بعض البنود الحاكمة فى اى اتفاقية قبل ان توقع (مثل الحد الاقصى للكميات التي يمكن التعاقد عليها ومدة التوريد والحد الادنى والحد الاعلي لتسعير الغاز).
- من خلال جميع المذكرات التي تم اعدادها بخصوص الموضوع محل الفحص والتي اطلعت عليها اللجنة يتضح انه كان هناك اتجاه قوي نحو ادراج موضوع تصدير الغاز لاسرائيل خلال جلسة مجلس الوزراء المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٨ لاتخاذ قرار بشأنه.
- تم خلال تلك الفترة ابرام إتفاقيتين لتصدير الغاز أحداهما مع شركة يونيون فينوسيا والاخرى مع شركة غاز الشرق.
- لم يتبين للجنة وجود ايه مخالفة قد ارتكابها الرئيس الاسبق / محمد حسنى مبارك فى هذه المرحلة.

**ثالثاً مرحلة ابرام الاتفاقية مع شركة EMG (خلال الفترة يناير ٢٠٠٤ حتى يونيو ٢٠٠٥)**

١. بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ تم ابرام اتفاقية شراء بين شركة غاز الشرق (البائع) والشركة الوطنية للكهرباء الاردنية (المشترى) مع ضمان حكومة الاردن وايجاس والحكومة المصرية ، وتمت الاشارة الى اتفاقية التفاهم بين مصر وسوريا ولبنان الموقعة في ٢٠٠٠/١٢/١٥ ، وتم توقيعها من حكومة الاردن في ٢٠٠١/١/٢٨ ، وفي ضوء اتفاقية المبادىء " Frame Work Agreement " بين الحكومية الاردنية (مشتري) والحكومة المصرية (بائع) والتي تم توقيعها في ٢٠٠١/٦/٥ لنقل وبيع الغاز المصري الى الاردن والتي تشترط قيام البائع بانشاء خط انابيب من مصر الى الاردن ، ويتعهد البائع بتوريد الغاز بكميات كافية للمشتري باستمرار وفقا لبنود الاتفاقية، مدة سريان الاتفاقية ٣٠ عام من تاريخ اول تسليم للغاز في العقبة ويمكن مدها لفترة من ٥ الى ١٠ سنوات بشرط موافقة الاطراف ، يتم مراجعة السعر بعد العام ١٦ ليتم تطبيقه حتى عام ٣٠ يتم بعدها مراجعة السعر ليتم تطبيقة حتى عام ٣٥ يتم بعدها مراجعة السعر ليتم تطبيقه حتى عام ٤٠ على ان تتم المراجعة وفقا لاسعار بيع الغاز خلال خطوط الانابيب المطبقة بدول البحر المتوسط، وتضمن الحكومة المصرية (ممثلة في وزارة البترول ) للحكومة الاردنية انه في حالة اي عجز البائع فان الحكومة المصرية تؤكد قيام ايجاس بالوفاء بالتزامات البائع ، ولا يحق لاي طرف منفردا انهاء هذه الاتفاقية ، والقانون الحاكم للاتفاقية هو القانون الاردني ، سعر بيع الغاز هو ٢ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية لمدة خمس سنوات ، وفي العام السادس يتم تطبيق معادلة سعرية مرتبطة بسعر برنت والسولار والمازوت بحد اقصى ٢ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ١,٦ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبداية من العام السابع يتم تطبيق المعادلة بحد اقصى ١,٩ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ١,٦ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، مع خصم ٠،١ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية للكميات المارة بخط الانابيب والتي تزيد عن ٢,٥ بليون متر مكعب سنوياً، وبداية من العام السادس وفي حالة زيادة سعر برنت عن ٣١ دولار فيكون سعر بيع الغاز ٢,١٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، وتم ارفاق خطاب ضمان غير قابل للالغاء بقيمة ١٩ مليون دولار من شركة الكهرباء الاردنية لصالح شركة غاز الشرق وينتهي في ٢٠١٨/١٢/٣١ . (مرفق ٢٧)

السيد / أحمد محى الدين القاضى المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد أ.د/ عطيه محمود عطيه

٢. بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ قام السيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق بارسال خطاب للسيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق تضمن انه "في اطار انهاء التعاقد مع الجانب الاسرائيلي لبيع الغاز بهدوء ارفق مشروع قرار وزير البترول بتفويض رئيس هيئة البترول ورئيس الشركة القابضة في التوقيع على العقد الثلاثي (مرفق٢) مهم جدا فارجو ان ترسل لي صورة من القرار الوزاري عاجل جداً كما ارفق مشروع عقد اتفاق السابق توقيعه مع تعديل بسيط طبقا للواقع لدراسته استعدادا لتوقيعه وقد اتفقنا معهم على توقيع نهائي للعقود في النصف الثاني من شهر فبراير" هذا وقد تم ارفاق مسودة بقرار التفويض. (مرفق ٢٨)

٣. بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٦ قام السيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق باصدار قرار وزاري (رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤) تضمن "بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ بالترخيص لوزارة البترول متمثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول بالتفاوض وانهاء اجراءات التعاقد مع شركة شرق البحر المتوسط للغاز بشان بيع كمية تقدر بنحو سبعة بليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي وذلك لمدة خمسة عشر عاما يمكن تجديدها بموافقة الطرفين" هذا وقد تضمن هذا القرار " تفويض كل من السيد المهندس/ محمد ابراهيم طويله– رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والسيد المهندس/ ابراهيم صالح محمود–رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول وفقا للسلطات المخولة لهما طبقا لقرار انشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وقانون انشاء الهيئة المصرية العامة للبترول في انهاء اجراءات التعاقد كطرف بائع للغاز الطبيعي مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز لتصدير الغاز الطبيعي ومواصفاته ومدة التوريد في عقود شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز لتصدير الغاز الطبيعي من خلال خط انابيب مع الشركات الواقعة في منطقة البحر المتوسط واوروبا بما فيها شركة كهرباء اسرائيل وذلك في اطار قرار مجلس الوزراء بجلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ المتضمن للاسعار والاشتراطات على ان يتم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة واستيفاء الضمانات اللازمة لتامين وضمان حقوق كل من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول وبما يحافظ على مصالحهما". (مرفق ٢٩)

السيد / أحمد محي الدين القاضي المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد أ.د/ عطيه محمود عطيه

٤. بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨ قام السيد الدكتور/عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق باصدار قرار مجلس الوزرارء رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠٠٤ وتنص المادة السابعة منه على " لا تخل الاحكام الوارده في هذا القرار بالاتفاقيات الساريه و المتعلقه ببيع الغاز الطبيعي بهدف تصديره علي ألا يقل السعر المحدد بتلك الاتفاقيات عن ٧٥ سنت أمريكي/ ألف قدم مكعب " وتنص المادة الثامنة منه علي "يجوز لوزير البترول الموافقة على ابرام اتفاقيات خاصة لبيع الغاز الطبيعي باسعار تزيد عن الاسعار الوارد بهذا القرار" (مرفق٣٠)

٥. بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٥ تم عقد اجتماع لمجلس الوزراء (محضر ٨٦) ومناقشة "مذكرة التفاهم بشان الترخيص لوزارة البترول ممثلة في الهيئة الهيئة المصرية العامة للبترول بابرام العقود اللازمة مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز (شركة مساهمة مصرية) لتصدير كميات من الغاز الطبيعي المصري للاسواق المستهلكة في دول حوض البحر المتوسط والاسواق الاوروبية لمدة ١٥ عام قابلة للتجديد بموافقة الطرفين" وقد قرر المجلس "الموافقة مع تفويض السيد المهندس وزير البترول في التوقيع". (مرفق ٣١)

٦. بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٨ قام السيد الدكتور/عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق باصدار قرار رقم ١٢٤٨ لسنة ٢٠٠٤ تضمن تشكيل لجنا عليا لتصدير الغاز الطبيعي من خلال شبكات خارجية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزير الصناعة ووزير الكهرباء ووزير البترول( مقرر) ورئيس مجلس الدفاع الوطنى وبعض ممثلي القطاع الخاص وللجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانه به من الخبراء والمختصين ، على ان "تتولى اللجنة تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بانتاج وتوزيع وتسويق الغاز الطبيعي محليا ودوليا وذلك على نحو يمكن ويشجع على تحقيق اعلى مستوى من الاداء واستمرار الانتاج والتوزيع والتسويق بالجودة والكفاءة المطلوبة ". (مرفق ٣٢)

٧. بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٨ قام السيد اللواء /عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق بارسال خطاب للسيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق تضمن " أتشرف أن ارفق من طيه عقد بيع الغاز لشركة EMG مع التفضل بالمراجعة ليكون جاهز للتوقيع خلال هذا الشهر اي يسبق توقيع العقد بين EMG وشركة كهرباء اسرائيل والمزمع توقيعه بين يوم ٥/٢٤ و٥/٢٨ مع التفضل باصدار قرار التفويض المرفق مشروع مسودة له". (مرفق ٣٣)

السيد / أحمد محى الدين القاضى المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ مجدد فكرى عبدالحميد أ.د/ عطيه محمود عطيه

٨. بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٣ قام السيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق باصدار قرار وزاري رقم ٤٥٦ لسنة ٢٠٠٥ استند فيه الى قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨والمتضمن "قيام الهيئة المصرية العامة للبترول ببيع الغاز الطبيعي لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز بهدف تصديره للاسواق المستهلكة بمنطقة البحر المتوسط واوروبا من خلال خط انابيب وذلك وفقا للكميات والاسعار ومدة التعاقد الواردة بقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، الترخيص لوزارة البترول متمثلة في الهيئة المصرية العامة للبترول بالتفاوض مع شركة البحر الابيض المتوسط للغاز فى استخدام المعادلات المطبقة عالميا والتي تربط بين اسعار الغاز الطبيعي والزيت الخام والمنتجات البترولية وكذا انهاء اجراءات التعاقد"وانهاء اجراءات التعاقد بشان بيع كمية ٧ بليون متر مكعب/سنوي لمدة ١٥ عام يمكن تجديدها بموافقة الطرفين"، ثم قرر "يفوض كل من السيد المهندس/محمد ابراهيم طويله- رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والسيد المهندس/ ابراهيم صالح محمود- رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول في التوقيع على عقد بيع الغاز الطبيعي كطرف أول بائع للغاز الطبيعي مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز كطرف ثاني مشتري في اطار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠٠٠/٩/١٨ المتضمن الاسعار والاشتراطات على ان يتم مراعاة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة واستيفاء الضمانات اللازمة لتامين وضمان حقوق كل من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول وبما يحافظ على مصالحهما" مع تفويضهما "يفوض السيدين المذكورين بالمادة الاولى من هذا القرار في التوقيع على الاتفاقية الثلاثية بين الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية كطرف ضامن لكميات الغاز الطبيعي ومواصفاته طبقا للتعاقد وشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز كطرف اول بائع وشركة كهرباء اسرائيل كطرف ثاني مشتري ، وذلك في اطار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠٠٠/٩/١٨ المتضمن الاسعار والاشتراطات على ان يتم مراعاة القوانين واللوائح والقرارات المنظمة واستيفاء الضمانات اللازمة لتامين وضمان حقوق كل من الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول وبما يحافظ على مصالحهما" ، مع تفويض السيد المهندس/شريف اسماعيل وكيل الوزارة لشئون الغاز للتوقيع كشاهد على اتفاقيتي البيع والثلاثية. (مرفق ٣٤)

٩. بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ تم ابرام اتفاقية توريد وشراء الغاز بين هيئة البترول/ايجاس بصفتهما بائع وشركة EMG بصفتها مشتري وتم الاستناد الى خطاب السيد رئيس مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٠٠١/٣/١٩ والى قرار مجلس الوزراء المنعقد بجلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ والذي تضمن البنود الخاصة بالكميات والاسعار ومدد التوريد ، بالاضافة الى خطاب هيئة البترول في ٢٠٠٠/٥/٢٤ والذي تضمن التعهد بالتوريد والكميات والمدة ، بالاضافة الى خطاب الهيئة المؤرخ ٢٠٠٣/٩/١٠ والذي تضمن التعهد بالتوريد والكميات والمدة ، وكذلك الى قرار وزير البترول (١٠٠ لسنة ٢٠٠٤) والخاص بتفويض رئيسي هيئة البترول وايجاس في انهاء اجراءات التعاقد في ضوء قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ ، وكذلك الى مذكرة التفاهم بين الحكومة المصرية متمثلة في وزارة البترول والحكومة الاسرائيلية متمثلة في وزارة البنية التحتية ، وكذلك الى قرار وزير البترول (٤٥٦ لسنة ٢٠٠٥) والخاص بتفويض رئيسي هيئة البترول وايجاس في توقيع الاتفاق الثلاثي في إطار قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ على ان يكون السيد المهندس/شريف اسماعيل وكيل الوزارة لشئون الغاز شاهد على الاتفاقية، وكذلك تمت الاشارة الى الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه في ٢٠٠٥/٦/١٣ ، مدة الاتفاقية ١٥ عام من تاريخ بدء التوريد الفعلي(مدة اولية) قابلة للمد لمدد اضافية بشرط موافقة الطرفين (مدد ممتدة) على ان يتم مراجعة السعر في حينه ، الا انه بالنسبة الى كمية البيع الاولية الخاصة لشركة كهرباء اسرائيل فان التعاقد صالح لمدة عشرين عام في حالة اختيارها مد العقد لمدة ٥ سنوات اخرى بعد انتهاء ١٥ عام وبنفس الاسعار المتعاقد عليها الا انه في حالة تم الاتفاق بين شركة EMG وشركة كهرباء اسرائيل على مراجعة السعر خلال فترة العشرين عام فسيقوم المشتري بابلاغ البائع ليتم تطبيق نفس المراجعة على تلك الكميات (الملحق ٥ البند رقم٧ الخاص بمراجعة السعر) ، تم تحديد سعر البيع وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٨ بتطبيق معادلة تربط بين سعر برنت والسولار والمازوت وبحد ادنى ٠,٧٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد اقصى ١,٢٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية تزاد الى ١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية عند سعر برنت ٣٥ دولار/برميل وهذا السعر لن يتغير لمدة ١٥ عام، ويتعهد البائع بسداد المبالغ والغرامات التي سيتم تحميلها على المشتري المذكورة في الملحق (١) فيما عدا الناجمة عن المشتري او القوة القاهرة ، الكمية التعاقدية بحد اقصى ٧ بليون متر٣/سنة ،

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمد عطيه

وتم التعاقد على كمية تعاقدية تقدر بـ ٦٢,٦١٥ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة للعام التعاقدي الاول ٧٨,٢٦٧ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة (٢,١٢٥ بليون متر٣/سنة) للاعوام التعاقدية التالية ، والقانون الحاكم للاتفاقية هو القانون الانجليزي. (مرفق ٣٥)

١٠. بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٣ تم ابرام الاتفاق الثلاثي بين شركة EMG (بائع) وشركة كهرباء اسرائيل (مشتري) وهيئة البترول /ايجاس(ضامن) وتمت الاشارة الى قرار مجلس الوزراء في ٢٠٠٠/٩/١٨ وقرار وزير البترول الخاص بتفويض رئيسي ايجاس والهيئة بانهاء اجراءات التعاقد مع شركة EMG في ضوء قرار مجلس الوزراء المذكور ، والى خطابي وهيئة البترول لشركة كهرباء اسرائيل المؤرخين ٢٠٠٠/٥/٢٤ و ٢٠٠٣/٩/١٠ ، والى قرار وهيئة البترول ببيع الغاز لشركة EMG بغرض تصديره وضمانها بتوريده لها بغرض الوفاء بالتزاماتها مع شركة كهرباء اسرائيل لمدة ٢٠ عام ، بناء على ذلك فقد تعاقدت شركة EMG مع شركة كهرباء اسرائيل في اتفاقية Purchase And Sale Agreement ، تم توقيع اتفاقية Source Agreement بين وهيئة البترول /ايجاس وشركة EMG ، وتتعهد وهيئة البترول /ايجاس بتوريد ٢،٢ بليون متر٣/سنة لشركة كهرباء اسرائيل ووفقا للعقد المبرم مع شركة EMG لمدة ٢٠ عام بداية من العام الاول للضخ الفعلي (متوقع عام ٢٠٠٧) ، كما تتعهد وهيئة البترول /ايجاس بتوريد ٥٥,٢٤٨ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة خلال العام الاول و ٧٨,٢٦٨ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة للسنوات اللاحقة، القانون الحاكم للاتفاقية الثلاثية هو القانون الانجليزي. (مرفق ٣٦)

١١. بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٧ قام السيد المهندس / سامح فهمي وزير البترول الاسبق بارسال خطاب للسيد الدكتور/احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء الاسبق مرفق به مسودة مذكرة التفاهم المزمع توقيعها مع وزير البنية التحتية الاسرائيلي. (مرفق٣٧)

١٢. بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠ تم ابرام مذكرة تفاهم متعلقة بشراء ونقل الغاز المصري بين الحكومة الاسرائيلية والحكومة المصرية وتمت الاشارة الى اتفاقية السلام الموقعة في ١٩٧٩/٣/٢٦ وما تضمنة الملحق"٣" من الاشارة الى العلاقات الاقتصادية، والتاكيدعلى ان توريد الغاز المصري لاسرائيل سيساهم في دعم السلام واستقرار منطقة الشرق الاوسط، وفي اطار قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ ، وتنص المذكرة على شراء الغاز المصري ونقله خلال

خطوط انابيبب بين العريش وعسقلان ويشمل انشاء وتشغيل الخطوط ووفقا لاحكام القانون الاسرائيلي ، وتتعهد وتضمن الحكومة المصرية بتوريد الغاز خلال فترة التعاقد بمعدلات سنوية تصل الى ٧ بليون متر٣/سنة بلا انقطاع ، على ان يتم اعفاء شركة EMG من الضرائب في اسرائيل، هذا وقد تم ارفاق قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ ، وخطاب هيئة البترول ٢٠٠٠/٥/٢٤ ، وخطاب هيئة البترول ٢٠٠٣/٩/١٠ ، وقرار وزير البترول رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤ ، وقرار وزير البترول رقم ٤٥٦ لسنة ٢٠٠٥ ، والاتفاقية الثلاثية. (مرفق ٣٨)

**مما سبق تخلص اللجنة لما يلي:**

- بمراجعة جميع المراسلات والمستندات سواء كانت من رئاسة مجلس الوزراء او من المخابرات العامة أو من قطاع البترول والقرارات التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة اتضح انه كان هناك اتجاه قوى من المخابرات العامة ورئاسة مجلس الوزراء نحو ضرورة ابرام الاتفاقية محل الفحص.
- أول ظهور للاتفاقية محل الفحص كان من خلال الخطاب المرسل من السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق والذي تم ارساله في ٢٠٠٥/٥/٨ الى السيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق.
- جميع القرارات والمراسلات الصادرة من المخابرات العامة او رئاسة مجلس الوزراء او وزارة البترول والخاصة بتفويض كلا من رئيس هيئة البترول ورئيس ايجاس لابرام التعاقد مع شركة EMG كانت تنص على ان يكون قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ هو الاطار العام لذلك التعاقد، على الرغم من مرور مده زمنية طويلة بين ذلك القرار وتوقيع تلك الاتفاقية.
- لم يظهر للجنة اي دور للرئيس الاسبق / محمد حسنى مبارك خلال تلك الفترة.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**رابعاً: مرحلة التعديل الاول للاتفاقية المبرمة مع شركةEMG (خلال الفترة يوليو ٢٠٠٥حتى مايو٢٠٠٩)**

١. بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢١ تم اصدار موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة ( ٣٦٧ لسنة٢٠٠٦) على طلب شركة " EMG " المؤرخ ٢٠٠٦/٨/١٤ على تخصيص ارض بمساحة ٤٠٠ الف متر لاقامة محطة ضواغط غاز بالشيخ زويد بشمال سيناء. (مرفق ٣٩)

٢. بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢ تم اصدار موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة (٩١٢ لسنة٢٠٠٧) على طلب شركة " EMG " المؤرخ ٢٠٠٧/٣/١١ و ٢٠٠٧/٤/٢ على قيام شركة " All Seas Marine" بانشاء خط غاز بحري ٢٦" /٢٥كم حتى حدود المياه الاقليمية ، وخط بري بطول ٢٠٠ متر من محطة الضواغط حتى الشاطىء خلال الفترة ٢٠٠٧/٥/٥ حتى ٢٠٠٨/٥/٤ . (مرفق٤٠)

٣. بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ ارسل السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات العامة الاسبق خطاب الى السيد المهندس / سامح فهمي وزير البترول الاسبق تضمن "لاسباب سياسية واستراتيجية مستقبلية فهناك ضرورة لان يكون الجهاز مشاركا في شركة EMG بنسبة رمزية لتحقيق الهدف السياسي خاصة في حالة التصرف بالبيع لبعض الاسهم حالياً او مستقبلا ولقد وجدت ان تدخل الشركة المصرية للمشروعات التابعة للجهاز في تسديد زيادة راس المال المطلوبة من هيئة البترول لتكتفي الهيئة بما تم تسديدة ويكون مساهمتها ٧% والشركة المصرية للمشروعات ٣% فاذا وافقتم سيادتكم على ذلك ارجو ارسال خطاب كالمرفق لشركة EMG قبل يوم ٢٠٠٧/٦/١٠". (مرفق٤١)

٤. بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠ اصدر السيد المهندس/ سامح فهمي وزير البترول الاسبق قرار رقم٢٥١١ لسنة ٢٠٠٧ تضمن " بناء على تكليف رئيس الوزراء لوزارة البترول بمراجعة كافة اتفاقيات الغاز الطبيعي طويلة الاجل والتفاوض مع اطرافها لتعظيم العوائد فقد تقرر بان يقوم رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ورئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول بصفتهما بالتوقيع مجتمعين على كافة اتفاقيات وعقود بيع وتوريد الغاز للسوق المحلي والتصدير (خطوط انابيب ، مسال مضغوط ) شاملا جميع الاتفاقيات التي تبرم وتحديد اسعار بيع الغاز الطبيعي ، وعلى كل من وكيل اول وزارة البترول لشئون الغاز ووكيل اول وزارة البترول ورئيسي الهيئة وايجاس مراجعة كافة العقود المبرمة لتوريد الغاز للسوق المحلي والعالمية والتفاوض مع اطراف تلك العقود للاستفادة من اي عوائد مالية نتيجة لارتفاع سعر البترول العالمي، وعلى رئيسي

السيد / احمد محي الدين القاضى المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ محمد كمال عبدالحميد أ.د/ عطيه محمود عطيه

الهيئة وايجاس مراعاة الاستراتيجيات المعتمدة من السلطة وكذلك القوانين وما جاء بشروط الاتفاقيات والعقود". (مرفق٤٢)

٥. بتاريخ ٨/١/ ٢٠٠٨ تم بدء تجارب التشغيل للخط البحري. (مرفق ٤٣)

٦. بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٨ تم ابرام اتفاقية نقل وبيع الغاز الطبيعي المصري من الحكومة المصرية الى الحكومة السورية وتم توقيع الاتفاقية بين هيئة البترول/ايجاس (ممثل للحكومة المصرية –بائع) والشركة السورية للغاز(ممثل الحكومة السورية– مشتري) ، تمت الاشارة الى مذكرة التفاهم بين مصر ولبنان وسوريا في ١٥/١٢/٢٠٠٠ والتي انضمت اليها الاردن في ٢٨/١/٢٠٠١ والتي نصت على مشروع خط الغاز العربي ، والى اتفاقية المبادىء بين الاطراف في ٣/١٢/٢٠٠٦ والتي نصت على الاحكام والشروط التي يتعين بموجبها بيع الغاز، مدة الاتفاقية ٢٠ عام من تاريخ بدء التسليم، ويجوز مد هذة الاتفاقية بالاتفاق ، الكميات التعاقدية من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ هي ٠,٩١–٠,٩١–٠,٩١–١,١–١,٥–٢,٢ بليون متر مكعب تستمر حتى نهاية مدة الاتفاقية ، يتم تسعير الغاز من خلال معادلة مرتبطة باسعار برنت والفولار والمازوت وان يترواح السعر بين ٣,٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد ادنى و ٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية كحد اقصى ، ويتم مراجعة السعر كل ثلاث سنوات ، وتضمن الحكومة المصرية ( وفقا للبند١٨–١) متمثلة في وزارة البترول بان تقوم ايجاس بتنفيذ كل التزاماتها بصفتها بائع في هذه الاتفاقية ، يحق للمشتري/ البائع انهاء الاتفاقية اذا احفق البائع/المشتري في توريد/اخذ الغاز لمدة ١٨٠ يوم متتالية ، القانون السوري هو مايحكم الاتفاقية. (مرفق٤٤)

٧. بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٨ تم إبرام اتفاقية شراء الغاز بين هيئة البترول/ ايجاس(بائع) ووزارة الطاقة اللبنانية (مشتري) بشان بيع الغاز المصرى للبنان ، وتمت الاشارة الى مذكرة المبادىء الموقعة من خلال الشركاء والتي تتضمن البنود والشروط الخاصة ببيع الغاز المصري للاردن، مدة سريان الاتفاقية ١٥ عام من تاريخ بدء التدفيع يمكن مدها بمدد اخرى بموافقة الاطراف ويتم عندها تعديل البنود والاسعار، والسعر المطبق يشمل تكاليف النقل عبر الاردن وسوريا وهو يساوي ٣,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية (عند سعر برنت ٣٠ دولار على ان يضاف ٠,١ دولار على كل زيادة مقدارها ١ دولار في سعر برنت عن ٣٠ دولار) مضاف اليه تكاليف العبور خلال

الاردن وسوريا ويتم حسابها وفقاً لمعادلة ، يتم مراجعة السعر كل ٣ سنوات ، القانون الحاكم هو القانون المصري. (مرفق٤٥)

٨. قام السيد / محمد حسنى مبارك الرئيس الاسبق بارسال السيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق في مهمة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود المرت وذلك في نهاية عام ٢٠٠٨ لضرورة استخدام نفوذه مع شركة كهرباء اسرائيل لتسهيل تعديل الاتفاقية محل الفحص وذلك وفقا لما قررة السيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق بالتحقيقات في ٢٠١١/٩/١٣. (مرفق ٤٦)

٩. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ تم إبرام التعديل الاول لاتفاقية شراء الغاز بين هيئة البترول/ايجاس (بائع) وشركة EMG (مشتري)، وذلك بناء على طلب البائع لزيادة السعر واضافة بند المراجعة الدورية له ووفقاً لاتفاقية التفاهم Head Of Agreement التي تم توقيعها في ٢٠٠٩/٢/٢٢ والتي احتوت على البنود الاساسية لهذا التعديل ، وتضمن التعديل الأول على انه يجب على المشتري اخطار البائع بمدة لا تقل عن ١٨٠ يوم سابقة لتاريخ تفعيل زيادة كميات التعاقد السنوية نتيجة للتعاقد مع عميل ، وتم الاتفاق انه في حالة بيع الغاز للعميل بسعر اعلى من (السعر المطبق في الاتفاقية+هامش الربح المتفق عليه) فسيتم اقتسام تلك الزيادة بين هيئة البترول/إيجاس بنسبة ٨٠% وشركة EMG بنسبة ٢٠% ، سعر الكمية الاولى هو ٣ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية لمدة ٥ سنوات يتم بعدها مراجعة السعر ، تم اتفاق الاطراف ان يتم تسعير اجمالي قيمة كل الغاز المدفع بداية من تاريخ بدء التشغيل التجاري حتى تاريخ تفعيل التعديل وقيده في حساب تقديري بالسعر الجديد (٣ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ) ، على ان يلتزم المشتري بسداد قيمة تلك الكميات مقوماً بالسعر القديم (١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ) بتاريخ حده الاقصى ٢٠١١/٩/٣٠ اما بالنسبة لباقي المبلغ فسوف يتناقش الاطراف على الجدول الزمني لسداد المبلغ المتبقي في الحساب التقديري على ان يتم الاتفاق عليه قبل ٢٠١٢/٣/٣١ والا سيتم اللجوء للتحكيم ، ويمكن تحديث الجدول الزمني للسداد عن طريق اتفاق الاطراف خلال عام ٢٠١٥ ، قدرة المشتري على السداد تعتمد على التزام البائع بتوريد كامل الكمية الاولى والثانية وفقا لبنود الاتفاقية ، وسعر الكمية الثانية يتم حسابة وفقا لمعادلة تعتمد على سعر برنت وهي بحد ادنى ٣ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد اقصى ٤ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية الا انه

بالنسبة للكمية المتعاقد عليها حاليا مع شركة MID فسيكون الحد الاقصى هو ٣,٢٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية لمدة ٥ سنوات يتم بعدها مراجعة السعر ، سيتم التفاوض بين الاطراف على سعر الكمية الثالثة بناء على المعلومات التي سيقدمها البائع للمشتري خلال عام ٢٠١١ وسيتم تطبيق معادلة مرتبطة بسعر برنت. (مرفق٤٧)

١٠. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ تم توقيع خطاب اتفاق بين شركة EMG وهيئة البترول وايجاس تضمن قيام البائع خلال خمسة ايام من توقيع التعديل بارسال فاتورة مجمعة بالكميات التي تسلمها المشتري حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ (كميات تجارب بدء التشغيل) بقيمة ٣,٨٢١ مليون دولار. (مرفق٤٨)

١١. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ تم توقيع خطاب اتفاق بين شركة EMG وهيئة البترول وشركة ايجاس بخصوص تفعيل الاتفاقية الثلاثية والافصاح عن بعض البنود في التعديل وشمل على ضمان البائع وتعهده بما ورد بالاتفاقية وتعديلها الاول والاتفاقية الثلاثية ، ويمكن للمشتري ان يفصح ببعض البنود الواردة بالتعديل الاول للاتفاقية مثل الزام البائع بتحديد كميات العجز (شاملة القوة القاهرة والصيانة) ، الزام البائع بتقديم اخطار بسرعة لاي عجز في توريد الكميات اليومية والشهرية ، الترتيبات الخاصة بغاز الاسترداد Recovery Gas ، الزام البائع باعادة تسليم غاز العجز الشهري ، مع امكانية تسليم شركة كهرباء اسرائيل نسخة من هذا الخطاب. (مرفق٤٩)

١٢. بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ تم توقيع خطاب اتفاق بين شركة EMG وهيئة البترول وشركة ايجاس بخصوص موافقة الشركاء على انه منذ تاريخ تفعيل التعديل الاول فان كل طرف يعفي الاخر من المسئولية لاي خرق للاتفاقية حدث خلال الفترة حتى بدء تفعيل التعديل الاول ، وان كل طرف يحتفظ بجميع حقوقه وفقا للاتفاقية تجاه الطرف الاخر والعفو المذكور في الفقرة السابقة لا يشمل حالة حدوث اي شكوى من العميل الاول كنتيجة لخرق اتفاقية البيع الاوليه او اتفاقية البيع والشراء أو الاتفاقية الثلاثية قد يكون حدث قبل تفعيل التعديل الاول. (مرفق٥٠)

**مما سبق خلصت اللجنة لما يلى:**

- نتيجة للزيادة المفاجئة في الاسعار العالمية للبترول منذ نهاية عام ٢٠٠٥ فقد قام قطاع البترول بدراسة امكانية مراجعة كافة عقود مبيعات الغاز ، وأصدر السيد المهندس/ سامح فهمى وزير البترول الاسبق قرار رقم ٢٥١١ لسنة ٢٠٠٧ بناء على تكليف الاستاذ الدكتور/ أحمد نظيف رئيس مجلس

السيد / أحمد محى الدين القاضى المهندس / علاء عبد الخالق المهندس / محمد رشدى جلال الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد ا.د/ عطيه محمود عطيه

الوزراء الاسبق بمراجعة كافة العقود المبرمة لتوريد الغاز الطبيعى للسوق المحلى والعالمية والتفاوض مع اطراف تلك العقود بهدف الاستفادة من اى عوائد مالية نتيجة ارتفاع سعر االبترول العالمى.

- هناك اسباب سياسية واستراتيجية مستقبلية أدت لمطالبة جهاز المخابرات بضرورة مشاركته (من خلال الشركة المصرية للمشروعات التابعة له) بنسبة في شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز وكان هذا قبل توقيت التدفيع التجارى بأكثر من عام.
- ظهر للسيد / محمد حسني مبارك الرئيس الاسبق خلال تلك الفترة دور فى الضغط على الجانب الاسرائيلى لقبول زيادة سعر بيع الغاز وإبرام التعديل الاول للاتفاقية عام ٢٠٠٩ وذلك من خلال تفويض المهندس / رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة الاسبق والسيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات العامة السابق وذلك لتولي ملف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي.
- أسفرت تلك المفاوضات عن ابرام التعديل الاول للاتفاقية محل الفحص الذي تضمن النص على زيادة الحد الادنى لسعر بيع الغاز وتطبيقه بأثر رجعي اعتبارا من بداية التدفيع التجارى وأن يتم مراجعة الاسعار دورياً كل فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز خمس سنوات مع اعطاء تسهيلات اخرى للمشترى فى السداد وضمانات بتدفيع كميات معينة.

**خامساً مرحلة التدفيع التجاري للغاز الى شركة EMG حتى فسخ التعاقد (خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٨ حتى مارس ٢٠١٢)**

١. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١ تم بدء التدفيع التجاري للغاز المصري لشركة EMG .
٢. خلال فترة التدفيع التجاري حتى تاريخ فسخ التعاقد حدثت عدة تفجيرات للخط مما ادى الى عدم انتظام التدفيع.
٣. بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧ صدر حكم القضاء الاداري في الطعنين ٥٥٦٤، ٦٠١٣ لسنة ٥٥ ق بعدم الاختصاص القضائي بنظر الطعن على قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز لاسرائيل باعتبار ذلك من اعمال السيادة والامن القومي المصري ، وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قراري رئيس الوزراء ووزير البترول المطعون فيه لعدم تضمنه اليه لمراجعة الكميات والسعر خلال فترة التعاقد ووجوب الغاء ربط سقف السعر الاعلى بحد ٣٥ دولار لمخالفة ذلك للتوازن الاقتصادي بين الطرفين . (مرفق٥١)

السيد / احمد مجى الدين القاضى | المهندس / علاء عبد الخالق | المهندس / محمد رشدى جلال | الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد | أ.د/ عطيه محمود عطيه

٤. بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٨ ارسلت الهيئة المصرية العامة للبترول خطاب الى شركة EMG تخطرها فيه بعدم استكمال التعاقد بينهما نظراً لاخفاق شركة EMG في سداد مستحقات الهيئة المصرية العامة للبترول/ الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ايجاس لمدة اربع شهور متتالية. (مرفق٥٢)

**مما سبق عرضة خلصت اللجنة الى :**

- بمراجعة الاجراءات الخاصة باصدار الفواتير المستحقة عن الكميات التي تم تدفيعها الى شركة EMG ومقارنتها بالمبالغ التي سددتها شركة EMG بالفعل اسفر ذلك عن الاتي:

- طبقا لبنود الاتفاقية محل الفحص فانه يتم اصدار فاتورة أولى باجمالي الكميات التى تم تدفيعها خلال فترة تجارب التشغيل والتى بدأت فى ٢٠٠٨/١/٩ حتى تاريخ التدفيع التجاري في ٢٠٠٨/٧/١ يتم بعدها اصدار فواتير شهرية بشكل دوري لذا فقد أرسلت شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز خطابا للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية تطالبها باصدار الفاتورة الاولى ، وقامت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بمخاطبة السيد المهندس/ إسماعيل كرارة وكيل أول وزارة البترول لشؤن الغاز الأسبق بهذا الخصوص.
- قرر كلا من السيد المهندس / محمود لطيف رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية الاسبق والسيد المهندس/ إسماعيل كرارة وكيل أول وزارة البترول لشؤن الغاز الاسبق (بمحاضر اعمال اللجنة) انه خلال تلك الفترة كانت هناك مفاوضات جارية خاصة بتعديل الاسعار ولم يكن من مصلحة قطاع البترول أن يتم اصدار فواتير خلال فترة التفاوض حيث انه سيتم تطبيق السعر الوارد بالاتفاقية الاصلية ( ١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية) لذا فلم يتم اصدار اى فاتورة الا بعد الانتهاء من توقيع التعديل الاول للاتفاقية فى ٢٠٠٩/٥/٣٠ والمتضمن تطبيق زيادة الاسعار بأثر رجعي.
- تبين ان إجمالي الكميات التى تم تدفيعها خلال الفترة يناير ٢٠٠٨ حتى ابريل ٢٠١٢ بلغت ١٧٦,٢٣٩,٣٠٨مليون وحدة حرارية بريطانية ، وإجمالي المبالغ المستحقة ٥٢٥,٩٩٢,٢٣٥ دولار امريكى وإجمالي المبالغ التى تم توريدها من شركة EMG لحساب الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ٣٤١,٣٩١,١٩٦ دولار امريكى .

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

- المبالغ المستحقة والواجب توريدها لصالح الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية بلغت ١٧٤,٦١٢,٨٢٥ دولار امريكى بعد خصم الغرامات والتى وصل مقدارها ٩,٩٨٨,٢٤١ دولار منها ٩٣,٨٢٩,١٧٢ دولار امريكى وهو ما يمثل اجمالى الفاتورة التى صدرت فى يوليو ٢٠٠٩ عن الفترة من بدء التدفيع التجاري حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٩.
- ترى اللجنة أن ما قام به قطاع البترول من عدم اصدار فواتير حتى تاريخ توقيع التعديل الاول للاتفاقية محل الفحص قد ساهم في الضغط على شركة شرق البحر المتوسط للغاز وهو ما ترتب عنه تعديل الاسعار.

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمود عطيه

**الإتفاق بالأمر المباشر مع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) :**

لتحديد المسئول عن التعاقد مع شركة EMG بالامر المباشر فقد قامت اللجنة بمراجعة ما يلي:

١. قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والصادر فى ١٩٩٨/٥/٨والذي تضمن تحديد صلاحيات كل من رئيس الهيئة والمحافظ والوزير المختص ورئيس الوزراء في التعاقد بالامر الامباشر في بعض حالات الضرورة بحيث حدد لكل منهم ميزانية لا يتعداها . (مرفق٥٣)

٢. لائحة النشاط التجارى الخارجى لهيئة البترول (أكتوبر عام ٢٠٠٤). (مرفق٥٤)

٣. لائحة النشاط التجارى الداخلى للهيئة المصرية العامة للبترول والتى تشمل الأنشطة التجارية الخاصة ببيع المنتجات وكذلك الغاز الطبيعى داخل البلاد. (مرفق٥٥)

٤. خطاب السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات العامة الاسبق المؤرخ فى ٢٠٠٠/١/١٩ والذي تم ارساله إلى السيد المهندس / سامح فهمى وزير البترول الأسبق والذي تضمن انه قد تم تفويض شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز بشأن تزويد إسرائيل وتركيا بالغاز الطبيعى المصرى.

٥. موافقة السيد الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد – رئيس مجلس الوزراء الأسبق بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ على إقامة مشروع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة برأس مال مرخص به وقدره ٥٠٠ مليون دولار أمريكى ورأسمال مصدر قدره ١٥٠ مليون دولار.

٦. موافقة رئيس هيئة الإستثمار بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ قرار رقم (٢٣٠) على تأسيس شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG).

٧. خطاب شركة EMG المؤرخ فى تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ والذي تم ارساله إلى هيئة البترول .

٨. محضر إجتماع مجلس إدارة هيئة البترول المؤرخ في ٢٠٠٠/٤/١٢ والذي تمت فيه الموافقة على مساهمة هيئة البترول بنسبة الـ ١٠% من رأسمال شركة EMG مع تمثيل هيئة البترول بعضوين فى مجلس إدارة تلك الشركة وكذلك تحديد سعر الغاز المباع لها.

٩. خطاب السيد المهندس/ محمد طويلة رئيس مجلس إدارة هيئة البترول إلى السفير المصرى بإسرائيل المؤرخ فى ٢٠٠٠/٥/٢٤.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

١٠. محضر إجتماع مجلس الوزراء المؤرخ فى ٢٠٠٠/٩/١٨ والذي تم فيه مناقشة موضوع تصدير الغاز الطبيعى المصرى لإسرائيل من خلال خط العريش .

١١. عقد الإتفاق المبدئى بين هيئة البترول وشركة EMG والمؤرخ في ٢٠٠٠/١٠/٧ والذي تم ابرامة بناء على موافقة مجلس الوزراء المؤرخة في ٢٠٠٠/٩/١٨.

١٢. قرار الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد – رئيس مجلس الوزراء الأسبق المؤرخ في ٢٠٠٠/١١/٨ بتشكيل لجنة عليا للغاز الطبيعى تحت رئاسة سيادته وعضوية وزير الصناعة والكهرباء ورئيس مجلس الدفاع الوطنى ووزير البترول (مقرر).

١٣. محضري اللجنة العليا للغاز المؤرخين فى ٢٠٠٠/١٢/١٢ و٢٠٠٠/١٢/١٧.

١٤. خطاب الأستاذ الدكتور / عاطف عبيد – رئيس مجلس الوزراء الأسبق المؤرخ في ٢٠٠١/٣/١٩ والذي تم ارساله إلى شركة EMG.

**مما سبق عرضه من مستندات تبين للجنة مايلى :**

- قام السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق بالموافقه على إنشاء شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG) بغرض تصدير جميع كميات فائض الغاز الطبيعى المصرى وإصدار رئيس هيئة الاستثمار القرار رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠٠٠ بانشاء الشركة وفقا لهذا الغرض وهذا يعد إسناد بالإتفاق المباشر.
- عدم اتباع السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق الاجراءات الواردة بلائحة النشاط التجاري للهيئة وقانون المناقصات والمزايدات في الواقعه محل الفحص حيث نصت اللائحة التجارية الصادرة عام ١٩٩٢ والمعمول بها بهيئة البترول خلال الفترات التي تم فيها التفاوض وتوقيع الاتفاقية على انه يجوز تصدير الغاز بالامر المباشر في حالات الضرورة وبالاسعار المناسبة وذلك بناء على توصية من لجنة البت وموافقة وزير البترول.
- قيام السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق أستخدام صلاحياته والتي حددها القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ في المادة السابعة (ب) والخاصة بالتعاقد المباشر فى حالة تجاوز الحدود المنصوص عليها فى ذلك القانون يعد مخالفة لعدم عرض الموضوع محل الفحص من الجهة المختصة.

السيد / احمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود أعطيه

- قيام السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق في ٢٠٠١/٣/١٩ بإرسال خطاب إلى شركة EMG يتضمن معظم البنود اللازمة للاتفاقية يعد اتفاق مبدئي قد تم ابرامه مع شركة EMG.
- بمراجعة خطابات السيد اللواء / عمر سليمان – رئيس المخابرات الاسبق إلى السيد المهندس / سامح فهمي وزير البترول الاسبق والتي تضمنت تفويض EMG فى تصدير الغاز لإسرائيل ، توضح رؤية جهاز المخابرات بأن عملية تصدير الغاز لإسرائيل تعتبر أمر إستراتيجي له علاقة وثيقة بالأمن القومي المصرى كما أنه يحتوى على أسباب سياسية واسترتيجية وهو اكده قيام جهاز المخابرات بتولي إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى.
- قيام قطاع البترول بابرام التعاقد مع شركة EMG جاء بناء على الاتفاق بالامر المباشر الذي سبق ايضاحة فى البنود المذكوره بعاليه ، ولم يكن لأحد من قطاع البترول سواء الوزير الأسبق المهندس / سامح فهمى – أو هيئة البترول ثمة علاقة أو دور فى التعاقد والإتفاق بالأمر المباشر المذكور.
- لم يرد فى الأوراق والمستندات أو المقابلات التى أجرتها اللجنة أن السيد / محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية الأسبق قد تدخل فى عملية الإسناد بالأمر المباشر لشركة EMG .

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فاروق عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمود عطيه

## فحص اتفاقية بيع الغاز المصرى المبرمة مع شركة EMG بغرض تصدير لاسرائيل.

قامت اللجنة بمراجعة ما يلي:

- موافقة السيد الدكتور/عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق فى ٢٠٠٠/١/٢٣ وكذلك موافقة رئيس هيئة الاستثمار فى ٢٠٠٠/١/٢٩ على اقامة مشروع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG ) بغرض شراء جميع كميات الغاز الفائض للتصدير .
- قرار السيد المهندس/ سامح فهمى وزير البترول الاسبق رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٤ والمؤرخ في ٢٠٠٤/١/٢٦ بتفويض السيد المهندس / محمد طويلة رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الاسبق والسيد المهندس / ابراهيم صالح رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول الاسبق بأنهاء اجراءات التعاقد فى ضوء قرار مجلس الوزراء المؤرخ بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨ مع شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز (EMG).
- قرار السيد المهندس/سامح فهمى وزير البترول الاسبق رقم ٤٥٦ لسنة ٢٠٠٥ المؤرخ في ٢٠٠٥/٥/٢٣ بتفويض السيد المهندس / محمد طويلة رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الاسبق والسيد المهندس / ابراهيم صالح رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول الاسبق والسيد المهندس / شريف أسماعيل وكيل الوزارة الاسبق بالتوقيع على الاتفاقية .
- الاتفاقية المبرمة بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية / الهيئة المصرية العامة للبترول مجتمعين كطرف بائع وشركة EMG كطرف مشترى والتي تم توقيعها فى ٢٠٠٥/٦/١٣ ، وتضمنت البنود التالية:

- التعهد بتدفيع الغاز للمشترى فى المكان المتفق عليه وهو عند مخرج خط الأنابيب بمنطقة العريش
- تحديد سعر بيع الغاز وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٨ بتطبيق معادلة تربط بين سعر برنت والسولار والمازوت وبحد ادنى ٠,٧٥ دولار/ للمليون و.ح.ب وبحد اقصى ١,٢٥ دولار/ للمليون و.ح.ب تزاد الى ١,٥ دولار/ للمليون و.ح.ب عند سعر برنت ٣٥ دولار/برميل.

السيد / أحمد محي الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  ا.د/ عطيه محمود عطيه

- مدة الاتفاقية ١٥ عام من تاريخ بدء التوريد الفعلي(مدة اولية) قابلة للمد لمدد اضافية بشرط موافقة الطرفين (مدد ممتدة) على ان يتم مراجعة السعر في حينه ، الا انه بالنسبة الى كمية البيع الاولية الخاصة لشركة كهرباء اسرائيل فان التعاقد صالح لمدة عشرين عام في حالة اختيارها مد العقد لمدة ٥ سنوات اخرى بعد انتهاء ١٥ عام وبنفس الاسعار المتعاقد عليها الا انه في حالة تم الاتفاق بين شركة EMG وشركة كهرباء اسرائيل على مراجعة السعر خلال فترة العشرين عام فسيقوم المشتري بابلاغ البائع ليتم تطبيق نفس المراجعة على تلك الكميات.
- تاريخ بداية التدفيع للغاز من البائع للمشتري.
- تحديد الكميات التعاقدية خلال السنة الاولى والثانية والسنوات التاليه على أن يتم تحديد الكميات المسماة بناء على اخطار من المشترى للبائع.
- مواصفات للغاز المطلوب تدفيعة.
- حد الاخذ او الدفع.
- القانون الحاكم للاتفاقية هي القانون الانجليزي .
- يحق للبائع انهاء الاتفاقية اذا اخفق المشترى فى السداد وفق اجراءات محدده.
- هذا ويوجد لهذه الاتفاقية سبع ملحقات اهم ما ورد فيها:

| | |
|---|---|
| الملحق الاول | - البنود والشروط العامة وطريقة التعامل |
| الملحق الثانى | - مواصفات الغاز المطلوب تدفيعة |
| الملحق الثالث | - اسلوب القياس وكيفية تصحيح خطأ القياس |
| الملحق الرابع | - كيفية اختيار الخبير |
| الملحق الخامس | - تسعير الغاز والمعادلة السعرية |
| الملحق السادس | - بعض التعريفات الخاصة بـ اطراف الاتفاق – قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٢٠٠٠/٩/١٨<br>- تعهد هيئة البترول/ايجاس باستمرار توريد كميات ٢,٢ بليون متر مكعب/عام الى شركة كهرباء اسرائيل لمدة عشرون عاما. |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | |
|---|---|
| الملحق السابع | - مذكرة التفاهم ٢٠٠٥/٦/٣٠ بين الجانب المصرى والجانب الاسرائيلى<br>- الاشارة الى اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل الموقعة ١٩٧٩/٣/٢٦ والملحق رقم ٣ والخاص بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين<br>- قرار مجلس الوزراء الخاص بتفويض وزارة البترول ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول فى انهاء اجراءات التعاقد مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز. |

**مما سبق عرضه خلصت اللجنة الى ما يلى:**

١. الاتفاقية محل الفحص اشتملت على البنود اللازمة والواجب توافرها في اي اتفاقية لبيع الغاز وقد تضمنت ايضا بعض البنود التحسينية الاخرى.
٢. المعادلة السعرية الواردة بالاتفاقية محل الفحص تم اعدادها بناء علي دراسة مؤشرات الاسعار عن الخمس سنوات السابقه لتاريخ اعدادها وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها بقطاع البترول.
٣. نتيجة لخطاب السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق المؤرخ في ٢٠٠١/٣/١٩ الذي تم ارساله لشركة EMG والذي تضمن تحديد الاسعار والكميات والمدة ، ونظراً لأن تفويض مسئولي قطاع البترول في التوقيع على الاتفاقية كان في إطار قرار مجلس الوزراء المنعقد بجلسة المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٨ ، فقد تم تقيد قدرة قطاع البترول على المطالبة بتعديل الأسعار قبل توقيع تلك الاتفاقية في ٢٠٠٥/٦/١٣ على الرغم من طول الفترة بين تاريخ قرار مجلس الوزراء المذكور وتاريخ توقيع الاتفاقية وكذلك عدم التزام شركة EMG بما كان يجب عليها القيام به خلال تلك الفترة .

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

## مقارنة بين الاتفاقية المبرمة مع شركة EMG مع باقى الاتفاقيات المبرمة من حيث الاجراءات والبنود

قامت اللجنة باجراء مقارنة بين الاتفاقية المبرمة مع شركة EMG وجميع الاتفاقيات المماثلة التي تم ابرامها فى ذات الوقت وتبين مايلى:

١. معظم البنود متشابهة فى جميع الاتفاقيات ولا يوجد اى تميز للمشتري فى الاتفاقية محل الفحص.
٢. جميع اتفاقيات بيع الغاز بغرض التصدير التي تم ابرامها هي اتفاقيات طويلة الاجل ، وتعد الاتفاقية محل الفحص اقلهم مدة.
٣. تم عرض جميع الاتفاقيات المبرمة في ذلك التوقيت على مجلس الوزراء.
٤. تم ارسال خطاب من السيد الدكتور / عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق لكل من شركة غاز الشرق وشركة EMG تضمن ابلاغهما بقرار مجلس الوزراء المنعقد بجلسة المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٨ .

الجدول التالي يوضح مقارنة بين جميع الاتفاقيات التي تم ابرامها بغرض التصدير خلال خطوط الانابيب حتى تاريخ الاتفاقية محل الفحص

| | | | |
|---|---|---|---|
| | يوجد | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد |
| | موجود<br>٢٠٠٠/٨/١ | يوجد<br>٢٠٠٥/٦/٣٠ | يوجد<br>٢٠٠٥/٦/١٣ |
| | موجود<br>الهيئة (بائع) ويونيون فينوسا (مشتري) | يوجد<br>إيجاس (بائع) وشركة غاز الشرق (مشتري) | يوجد<br>الهيئة/ايجاس (بائع) وشركة EMG (مشتري) |
| | يوجد<br>امداد الغاز الطبيعي لتسهيلات الاسالة بمصر ويتعهد البائع بامداد ونقل الغاز لمصنع الاسالة بهدف اسالة الغاز وتصديرة الى اسبانيا ودول اخرى | يوجد<br>بيع الغاز الطبيعي المصري لشركة غاز الشرق بهدف تصديرة للاردن لتلبية متطلباتها وفقا لمشروع خط الغاز العربي | يوجد<br>بيع الغاز المصري لشركة EMG لتصديرة لدول البحر المتوسط واسرائيل وتركيا واوروبا من خلال خط انابيب |
| | يوجد<br>خلال ١٨٠ يوم من تاريخ التدفيع المبدئي(٥٤ شهر من التوقيع) | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>متوقع ان يكون في الربع الاول ٢٠٠٧ |
| | يوجد<br>١٥٢ تريليون BTU /سنوي(٤ بليون متر٣) يتم الوصول اليها خلال ٤ سنوات تبدأ ب ٥٠% في السنة الاولى وتزداد تدريجيا لتصل الى ١٠٠ % في العام الخامس التعاقدي وتستمر حتى عام ٢٥ | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>بحد أقصى ٧ بليون متر٣/سنة ، وتم التعاقد على كمية تعاقدية تقدر بـ ٦٢,٦١٥ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة (١,٧ بليون متر٣/سنة)للعام التعاقدي الاول و٧٨,٢٦٧ مليون مليون وحدة حرارية بريطانية /سنة (٢,١٢٥ بليون متر٣/سنة) |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | |
|---|---|---|
| | | للاعوام التعاقدية التالية |
| يوجد<br>حدود نسب مكونات الغاز المقبول | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>حدود نسب مكونات الغاز المقبول |
| يوجد<br>مدخل مصنع الاسالة بدمياط | يوجد<br>العريش | يوجد<br>مخرج العريش او اي نقطة اخرى يتم الاتفاق عليها |
| يوجد<br>سيتم ادراجها ضمن اتفاقية التعاون والتشغيل والقياس | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>نظام القياس ووحدة القياس |
| موجود<br>خلال الثلاث سنوات الاولى هو ٠,٧٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية واذا تخطى سعر برنت ٢٤ دولار/برميل يكون السعر ١ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبداية من العام الرابع حتى نهاية الاتفاقية يكون السعر بحد ادنى ٠,٧٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند برنت اقل من ٢٠ دولار/برميل ويحد اعلى ١,٢٥ دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عند برنت اعلى من ٢٤ دولار/برميل | يوجد<br>سعر بيع الغاز هو ١ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية لمدة خمس سنوات ، وفي العام السادس يتم تطبيق معادلة سعرية مرتبطة ببرنت والسولار والمازوت بحد اقصى ١ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ٠,٦دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، وبداية من العام السابع يتم تطبيق المعادلة بحد اقصى ١,٢٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد ادنى ٠,٧٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية ، مع خصم ٠,٠٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية للكميات المارة بالانبوب والتي تزيد عن ٢,٥ بليون متر٣/سنوي ، وبداية من العام السادس وفي حالة زيادة سعر برنت عن ٣١دولار فيكون سعر بيع الغاز ١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية | يوجد<br>وفقا لقرار مجلس الوزراء ٢٠٠٠/٩/١٨ بتطبيق معادلة تربط بين سعر برنت والسولار والمازوت وبحد ادنى ٠,٧٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وبحد اقصى ١,٢٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية تزاد الى ١,٥ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية عند سعر برنت ٣٥ دولار/برميل |
| يوجد<br>يقوم البائع بارسال الفاتورة خلال ١٠ ايام من انتهاء الشهر ويقوم المشتري بالسداد خلال ٧ ايام من تاريخ الاستلام | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يقوم البائع بارسال فاتورة للمشتري خلال ٥ ايام من انتهاء الشهر على ان يدفعها المشتري خلال ١٥يوم من تاريخ استلامها |
| يوجد<br>اذا عجز اي طرف في سداد المبالغ المستحقة للطرف الاخر في التوقيت المحدد سيتم تطبيق فائدة تساوي ليبور+٢,٥% | | يوجد<br>ليبور<br>(ويضاف عليها ٣%) |

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | | |
|---|---|---|---|
| [redacted] | يوجد<br>منذ تاريخ بداية التوريد المنتظم | يوجد<br>منذ تاريخ التوقيع | يوجد<br>منذ تاريخ التوقيع |
| | موجود<br>٢٥ عام من اول توريد منتظم | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>١٥ عام من تاريخ بدء التوريد الفعلي(مدة اولية) ، الا انه بالنسبة الى كمية البيع الاولية الخاصة لشركة كهرباء اسرائيل فان التعاقد صالح لمدة عشرين عام في حالة اختيارها مد العقد لمدة ٥ سنوات اخرى |
| | موجود<br>يمكن مدها حتى ٢٥ عام بموافقة الطرفين | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يمكن المد بشرط موافقة الطرفين (مدد ممتدة) |
| | يوجد<br>يتم التحكيم وفقا لقواعد مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يتم التحكيم وفقا لقواعد مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي |
| | موجود<br>القانون المصري | يوجد<br>القانون المصري | يوجد<br>القانون الانجليزي |
| | يوجد<br>اللغة الانجليزية | | يوجد<br>اللغة الانجليزية |
| | يوجد<br>هذه الاتفاقية ملزمة للاطراف ونافذه المفعول | | موجود ضمنيا |
| | يوجد<br>يلتزم الاطراف بسريه المعلومات الواردة بالاتفاقية | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يلتزم الاطراف بسرية المعلوات الوارد ة بالاتفاقية لمدة ٥سنوات بعد انتهائها |
| | يوجد<br>يشترط لتفعيل الاتفاقية تحقيق عدة شروط وهي الحصول على ترخيص ارض المشروع والحصول على موافقات الجهات الحكومية واستلام عرض بخصوص عقد EPC خلال ٩ شهور من تاريخ التوقيع | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يتشترط توقيع الاتفاق الثلاثي خلال ١٥ يوم من توقيع هذه الاتفاقية |
| | يوجد<br>هي الاحداث التي تقع ولم يكون اي طرف مسئول عنها ويتم خلالها اعفاء الطرف المتضرر من مسئولياته | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يتم خلالها اعفاء الاطراف من الالتزامات |
| | يوجد<br>مسئولية كل طرف عن الفقد في الغاز | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>لا يجب على طرف تعويض الطرف الاخر عن الخسارة في الارباح او الانتاج او العائد |
| | يوجد<br>لا يحق لاي طرف التنازل عن الاتفاقية بدون موافقة الطرف الاخر | يوجد | يوجد<br>لا يحق تنازل اي طرف بدون موافقة الطرف الاخر |
| | يوجد<br>عناوين وطرق المراسلات | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>عناونين المراسلة |
| | يوجد<br>سيتم ادراجها باتفاقية التعاون والتشغيل والقياس | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>فترتين كل منها ٦٠ يوم |
| | يوجد<br>يلتزم البائع بتوريد السعة المتاحة بالمصنع وفقا لاخطار المشتري | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>٩٥% ساعات & ٩٨% يومي |

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | | |
|---|---|---|---|
| [redacted] | موجود<br>تعويض المشتري عن اي تكاليف وخسائر ومصاريف ناجمة عن ذلك العجز تتضمن شكاوى اي طرف اخر ضد المشتري واي تكاليف وخسائر تحدث للمصنع نتيجة لذلك العجز والتكاليف الراسمالية بحيث لا تتعدى قيمة التعويضات ٩٠% من قيمة الكميات التي لم تدفع | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>* بالنسبة لعجز الساعة يتم تخفيض المبالغ المستحقة بالشهر بمقدار يساوي التكاليف والنفقات والغرامات التي تحملها عميل البيع بموجب اتفاق النقل والتي تكون واجبة الدفع من قبل المشتري بشرط ان يثبت البائع ان تلك التكاليف ناجمة عن اخفاق البائع في التسليم بالكميات المحددة في الساعة<br>*بالنسبة للعجز اليومي يتم المبالغ المستحقة بالشهر بمقدار التعويض عن العجز اليومي Daily Shortfall Compensation ويكون مساويا لمجموع ١٠% من مجموع (العجز اليومي X السعر المطبق) بالاضافة الى اي تكاليف او نفقات او غرامات يتحملها عميل البيع وتكون واجبة الدفع على المشتري بشرط ان يبرهن المشتري انها ناجمة عن عجز التوريد اليومي |
| | موجود<br>٩٠% | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>٧٠% للعام الاول التعاقدي ، ٨٠ % للاعوام التالية |
| | موجود<br>يدفع قيمة الغاز لـ ٩٠ % من الكمية التعاقدية حتى وان لم ياخذه | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يدفع قيمة الغاز لـ ٧٠ % (للعام الاول) او ٨٠% (للاعوام التالية) من الكمية التعاقدية حتى وان لم ياخذه |
| | موجود<br>تخفيض حد الاخذ او الدفع من خلال استخدام غاز التعويض | يوجد بالملاحق | يوجد<br>تخفيض حد الاخذ او الدفع من خلال استخدام غاز التعويض |
| | موجود<br>لو كانت الكميات المسلمة اقل من حد الاخذ او الدفع | | يوجد<br>لو كانت الكميات المسلمة اقل من حد الاخذ او الدفع |
| | لا يوجد | | يوجد<br>لو كانت الكميات المسلمة اكثر من حد الاخذ او الدفع |
| | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد<br>الا ان هناك بند يعطي للبائع الحق في انهاء تلك الاتفاقية في حالة عدم سداد المشتري بقيمة يحق للبائع انهاء الاتفاق في حالة اخفاق المشتري في المبالغ المستحقة لمدة اربع شهور متتالية ، على ان يتم اخطار المشتري كتابة بذلك الانهاء واذا لم يقم المشتري بمعالجة ذلك الإخفاق خلال ٣٠ يوم من تاريخ استلام الاخطار |
| | لا يوجد | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يتم مراجعة السعر بعد انتهاء المدة الاولية(١٥ عام) ، إلا انه بالنسبة الى كمية البيع الاولية الخاصة لشركة كهرباء اسرائيل وفي حالة تم الاتفاق بين شركة EMG وشركة كهرباء اسرائيل على مراجعة السعر خلال فترة العشرين عام فسيتم تطبيق نفس المراجعة على البائع |

السيد / أحمد محي الدين القاضي — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | | |
|---|---|---|---|
| | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| | يوجد<br>يتعهد البائع بتوفير الكميات اللازمة للمصنع وفقا لبنود الاتفاقية | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>يتعهد البائع للمشتري بتوفير الكميات الكافية من الغاز للوفاء بالتزاماته مع عدم ابرام اي اتفاق يمنع او يؤثر بشكل عكسي على قدرة البائع بالوفاء بالتزاماته |
| | يوجد<br>في حالة عدم الوفاء بكل/جزء من التزامات البائع فيحق للمشتري الغاء الاتفاقية او المطالبة بالوفاء بتلك الالتزامات | | لا يوجد |
| | يوجد<br>في حالة عدم الوفاء بكل/جزء من التزامات المشتري فيحق للبائع فقط المطالبة بالوفاء بتلك الالتزامات | | لا يوجد |
| | لا يوجد | يوجد<br>وفقا للعقد المبرم مع الاردن | يوجد<br>*يحق لاي طرف انهاء الاتفاقية (بعد اخطار الطرف الاخر قبل ٢٠ يوم) في حالتين الاولى حدوث خرق في مواد الاتفاقية ولا يستطيع الطرف المخرق اصلاحة خلال ٦٠ يوم والثانية اعلان افلاس احد الاطراف<br>* يحق للبائع انهاء الاتفاقية في حالة عدم سداد المشتري بقيمة المبالغ المستحقة لمدة اربع شهور متتالية ، على ان يتم اخطار المشتري كتابة بذلك الانهاء واذا لم يقم المشتري بمعالجة ذلك الاخفاق خلال ٣٠ يوم من تاريخ استلام الاخطار<br>* في حالة قيام المشتري بتخفيض التزامة بحد الاخذ او الدفع بشكل كامل ولم يستلم اي غاز لمدة ٦شهور متتالية (بخلاف التعذر الناجم عن القوة القاهرة) يحق للبائع (بعد اخطار المشتري) انهاء الاتفاق شريطة امهال المشتري ٣٠ يوم من تاريخ الاخطار. |
| | يوجد<br>في حالة عدم الوفاء بكل/جزء من التزامات البائع فيحق للمشتري الغاء الاتفاقية او المطالبة بالوفاء بتلك الالتزامات | لا يحق لاي طرف منفردا انهاء هذه الاتفاقية | يوجد<br>يحق لاي طرف انهاء الاتفاقية (بعد اخطار الطرف الاخر قبل ٢٠ يوم) في حالتين الاولى حدوث خرق في مواد الاتفاقية ولا يستطيع الطرف المخرق اصلاحة خلال ٦٠ يوم والثانية اعلان افلاس احد الاطراف |
| | يوجود<br>البائع مسئول عن تعويض المشتري عن الشكاوى الناجمة عن الاهمال المتعمد من البائع وفقا لاحكام القانون المصري<br>المشتري مسئول عن تعويض البائع عن الشكاوى الناجمة عن الاهمال المتعمد من المشتري وفقا لاحكام القانون المصري | في حالة اخلال شركة غاز الشرق ببناء خط الانابيب وتوفير كميات الغاز تضمن وزارة البترول قيام ايجاس ببناء الخط وتوفير الكميات المتعاقد عليها | يوجد<br>يتعهد البائع بسداد المبالغ والغرامات التي سيتم تحميلها على المشتري (بشرط اثباتها)المذكورة في الملحق (١) فيما عدا الناجمة عن المشتري او القوة القاهرة |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | |
|---|---|---|
| يوجد<br>يتعهد كل طرف للاخر بانه له الحق في توقيع الاتفاقية | | يوجد<br>يتعهد كل طرف للاخر بانه له الحق في توقيع الاتفاقية |
| يوجد<br>تم الاتفاق على ابرام اتفاقية تعاون وتشغيل وقياس لاحقا | | لا يوجد |
| البائع هو المسئول الوحيد عن توريد الغاز امام المشتري والمقرضين | | في حالة فشل البائع توريد الغاز اللازم لفترة تجارب التشغيل سيقوم بدفع ٥٠الف دولار/يوم بحيث لا تتعدى اجمالي المبالغ على البائع ١٢ مليون دولار |
| يتعهد البائع بتقديم كافة المستندات اللازمة للمقرضين لضمان حقوقهم | | اذا قام احد العملاء بتخفيض متطلباته فيحق للمشتري (بعد اخطار البائع قبل ١٠ايام) ان يقوم بتعليق حد الاخذ او الدفع بنفس كمية العميل |
| يقوم المشتري باعداد خطاب ضمان غير قابل للالغاء بقيمة ٣٠ مليون دولار لصالح البائع لضمان انشاء المصنع خلال الفترة ٢٠٠٤/١٢/٣١ حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ والا يحق للبائع الاستفادة من خطاب الضمان ولا يحق للبائع استغلال ذلك الخطاب لاي سبب اخر | | في حالة قيام المشتري بالاخطار بتخفيض الكمية التعاقدية السنوية بنسبة٥٠% لمدة ٤شهور او ان لا يقوم بالدفع لمدة شهرين فيحق للبائع تعليق التزاماته في توفير الغاز للمشتري الى ان يقوم بسداد كافة المستحقات وهذا لا يعفى المشتري من من التزامه بدفع حد الاخذ او الدفع |
| | | في حالة فشل المشتري استلام الغاز اللازم لفترة تجارب التشغيل سيقوم بدفع ١٠الف دولار/يوم بحيث لا تتعدى اجمالي المبالغ على المشتري ٢,٤ مليون دولار |
| | - | في حالة قيام البائع انهاء العقد الثلاثي (بدون سبب)واختار المشتري انهاء هذه الاتفاقية يتحمل البائع غرامات بحيث *لا تتعدى اجمالي غرامات البائع ٣٦ مليون دولار/سنة خلال الخمس سنوات الاولى ، ١٠ مليون دولار/سنة في السنوات التالية .<br>* لا تتعدى اجمالي غرامات البائع ٢٠% من اجمالي القيمة السنوية لمبيعات الغاز في السنة |
| يوجد<br>تم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٠٠٠/٥/١٧ | يوجد<br>تم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٠٠١/١/٢٨ واتفاقية المبادىء في ٢٠٠١/٦/٥ وعقد بيع في ٢٠٠٢/١٠/٢٨ | يوجد<br>تم توقيع عقد مبدئي في ٢٠٠٠/١٠/٧ |
| تم العرض | - | تم العرض |
| لا يوجد | يوجد | يوجد |
| بين شركات | بين شركات | بين شركات |
| لا يوجد | لا يوجد | يوجد |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فتحى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

## التعديل الاول للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG

- نظراً لارتفاع اسعار خام برنت خلال الفترة من نهاية عام ٢٠٠٥ حتى بداية عام يوليو ٢٠٠٨ فقد إرتفعت أسعار بيع الغاز خلال تلك الفترة وهو ما ادى لدخول الجانب المصري في مفاوضات لتعديل أسعار الغاز في الاتفاقيات المبرمة مع الشركات ومنها شركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز علي الرغم من عدم وجود بند ينص على مراجعة الأسعار بعد فترة زمنية قصيرة في الإتفاقية.
- قام السيد / محمد حسنى مبارك الرئيس الاسبق بتفوض السيد المهندس/ رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة الاسبق لادارة التفاوض مع ممثلى الشركاء حول العناصر الاساسية لطلبات قطاع البترول لتعديل الاسعار بالاتفاقية محل الفحص.
- بدأ قطاع البترول فى استكمال التفاوض فى نوفمبر ٢٠٠٨ بممثلين من كل من الهيئة المصرية العامة للبترول , الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية, شركة جاسكو, شركة جنوب الوادى القابضة مع شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز.
- قام السيد / محمد حسنى مبارك الرئيس الاسبق بارسال السيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق في مهمة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود المرت وذلك في نهاية عام ٢٠٠٨ لضرورة استخدام نفوذه مع شركة كهرباء اسرائيل لتسهيل تعديل الاتفاقية محل الفحص .

السيد / أحمد محى الدين القاضى | المهندس / علاء عبد الخالق | المهندس / محمد رشدى جلال | الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد | أ.د/ عطيه محمود عطيه

تم توقيع التعديل الاول للاتفاقية محل الفحص فى ٣١ يوليو ٢٠٠٩ كما يلى:

| | |
|---|---|
| تعديل الاسعار وربطها بسعر برنت | • تطبيق سعر البيع ٣ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية وذلك للكميات المشتراه لتسليمها الى المشترى الاول شركة كهرباء اسرائيل اعتبارا من بداية التدفيع التجارى يوليو ٢٠٠٨ وذلك خلال الخمس سنوات التعاقدية الاولى.<br>• تطبيق سعر ٣,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية للكميات المشتراه لتسليمها الى شركتى دورعاد وماشاف وذلك خلال الخمس سنوات التعاقدية الاولى.<br>• تطبيق معادلة سعرية مرتبطة بخام برنت للكمية Q2 (الكمية Q3 يتم الإتفاق علي سعرها قبل تدفيعها ) وتكون المعادلة السعرية بحد ادنى ٣ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية عند خام برنت ٥٠ دولار للبرميل وحد اقصى ٤ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية عند خام برنت ١٠٠ دولار للبرميل والمعادلة كما يلى : |

| | |
|---|---|
| Brent=< 50 | $3 |
| 50 < Brent =< 60 | $3+[0.01x(Brent-50)] |
| 60 < Brent =< 70 | $3.25 |
| 70 < Brent =< 90 | $3.25+[0.0175x(Brent- $70)] |
| 90 < Brent =< 110 | $3.75 |
| Brent>$110 | $4 |

| | |
|---|---|
| مراجعة الاسعار | • يتم المراجعة الدورية للاسعار كل خمس سنوات تعاقدية (لاحداث توازن بين الطرفين)<br>• يتم تطبيق الاسعار المعدلة باثر رجعى اعتبارا من بدء التدفيع التجارى يوليو ٢٠٠٨.<br>• تم ربط قيمة الفاتورة الاولى والتى تمثل قيمة الكميات التى تم تدفيعها فى السنة الاولى وهى ١٧٢و٨٢٩و٩٣ مليون دولار بتوريد كميات معينة تصل الى ٥و٤ مليار متر مكعب من الغاز على ان يكون التسديد خلال فترة زمنية مناسبة لاتتجاوز ٢٠٢٣. |
| تحديد هامش الربح ( لشركة شرق البحر الأبيض المتوسط ) وكيفية التصرف فى الزيادة عن هامش الربح | • تم تحديد هامش الربح للكمية التعاقدية الاولى وهى ٢,١٢٥ مليار متر مكعب بان لايتجاوز ١,٢٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية.<br>• تم تحديد هامش الربح للكمية التعاقدية الثانية والثالثة وهى ٢,٣٧٥ , ٢,٥ مليار متر مكعب على التوالى بان لايتجاوز ٥و٢ دولار لكل مليون وبى تى يو<br>يتم اقتسام الزيادة عن هامش الربح الاول او الثانى بنسبة ٢٠ % للشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز و٨٠% للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والهيئة المصرية العامة للبترول طوال فترة التعاقد. |
| تعديل جدول تدفيع الكميات | • الكميات فى عام ٢٠٠٩ هى٢,١٢٥ مليار متر مكعب فى السنة بواقع ٢١٥٠٠٠ وحدة حرارية فى اليوم<br>• يتم زيادة التدفيع اعتبارا من اول يناير ٢٠١١ بما يوازى ١,١ مليار متر مكعب فى السنة بمعدل ٣١٥٠٠٠ وحدة حرارية<br>• يتم زيادة الكمية الثانية الى ٤,٥ مليار متر مكعب / سنة<br>• تدفيع الكمية الثالثة البالغة ٢,٥ مليار متر مكعب يخضع الى جدول زمنى يتم الاتفاق عليه خلال عام ٢٠١١ ليتم البدء فى التدفيع اعتبارا من اول يناير ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠١٧ لاستكمال الكميات المتعاقد عليها. |
| الغاء غرامات العجز فى التدفيع | • تم الاتفاق على تحويل غرامات العجز فى التدفيع الى محجوزات مالية يتم ردها الى إيجاس عند تدفيع الغاز خلال الست شهور اللاحقة لشهر العجز. |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمود فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

مما سبق عرضه خلصت اللجنة لما يلى:

١. إبرام التعديل الاول كان يعد ضروريا نظرا للتغيرات التى طرأت على اسعار خام برنت بالاسواق العالمية وهو ما اثر على اسعار بيع الغاز ، وعلى الرغم من عدم وجود بند فى الاتفاقية محل الفحص ينص على مراجعة الاسعار خلال فترة زمنية قصيرة لاتتجاوز الخمس سنوات فقد نجح قطاع البترول في ابرام ذلك التعديل مع شركة EMG وهذا يدل على كفاءة ومهارة قطاع البترول.

٢. ضرورة تحصيل المتأخرات طرف شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز مع تحميلها الفوائد المستحقة.

٣. ظهر دور للسيد / محمد حسني مبارك الرئيس الاسبق فى الضغط على اسرائيل للموافقة على زيادة سعر الغاز وابرام التعديل الاول للاتفاقية فى ٣١ مايو ٢٠٠٩ وذلك من خلال تفويض السيد اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات الاسبق والسيد المهندس / رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة الاسبق للتفاوض مع الجانب الاسرائيلى.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد كمرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

## فحص مدى ملائمة سعر بيع الغاز الطبيعى المصرى الوارد بالاتفاقية المبرمة مع شركة EMG

لتحديد مدى ملائمة سعر بيع الغاز للمليون وحدة حرارية بريطانية فقد قامت اللجنة بفحص ما يلي:

أولاً : دراسة تكلفة انتاج الوحدة من الغاز المباع (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية) عند مخرج الشبكة القومية.

ثانياً : التأكد من مدى ملائمة المعادلة السعرية – وقت اعدادها – للقواعد المعمول بها بقطاع البترول والخاصة بالاعتماد على مؤشرات الاسعار لخمس سنوات سابقة.

ثالثاً : نظرا لطول الفترة بين توقيت اعداد المعادلة (عام ٢٠٠٠) وتوقيت توقيع الاتفاقية (عام ٢٠٠٥) فكان لازاما على اللجنة ان تفحص ايضا تطبيق المعادلة على السنوات التى سبقت التوقيع على الاتفاقية محل الفحص.

رابعاً : مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية محل الفحص مع صافى العائد الفعلي من اتفاقيات التصدير المبرمة فى ذات الوقت .

خامساً : مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية محل الفحص مع صافى العائد على مستوى العالم.

### اولا: دراسة تكلفة انتاج الوحدة من الغاز المباع عند مخرج الشكة القومية

من المعروف أن الجانب المصرى لا يقوم بإستخراج البترول (زيت/ غاز) بنفسه ولكن نظرا للحاجه إلى الشريك – لسد الفجوة المعرفية والإستثمارية التي يحتاجها إستخراج البترول – فقد تم الإستعانه بهذا الشريك وفقا لنظام إختاره الجانب المصري وهو اتفاقيات مشاركة في الانتاج Production Share Agreement ويتم ابرام تلك الاتفاقيات بين الجانب المصري (ويمثله في الاتفاقية هيئة البترول / ايجاس/ جنوب) والشريك الذى يتحمل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية يتم بعدها إسترداده لتلك التكاليف مع تحقيق قدر من الربح بعد تسليمه كامل الإنتاج الى الجانب المصري.

ووفقا لبنود اتفاقيات الالتزام يلتزم الشريك بالانفاق على عمليات البحث والاستكشاف عن البترول (زيت / غاز) ويتحمل وحده مخاطر عدم تحقيق كشف تجارى للبترول وتصبح كل هذه التكاليف غير مستردة ، اما في حالة تحقيقه لكشف تجارى فيقوم الشريك باستكمال الانفاق على عمليات التنمية والانتاج وعندها يحق

للشريك استرداد التكاليف التي انفقها (المحملة على الانفاق المسترد) وذلك من خلال نصيبه في البترول (زيت / غاز) المباع.

وفقا لبنود اتفاقيات الالتزام يتم تقسيم الانتاج بين الجانب المصري والشريك كما يلي :-

- يتم تخصيص نسبة ١٠% من إجمالي البترول المباع (زيت / غاز) كإتاوة مستحقة للدولة وتدفعها الهيئة لوزارة المالية.
- يتم تخصيص نسبة تتراوح من ٣٠% الى ٤٠% من إجمالي البترول المنتج (زيت / غاز) لاسترداد التكاليف التى انفقها الشريك وتسمي هذه النسبة بـ "بترول الاسترداد" ، ويتم تصنيف التكاليف التي انفقها الشريك الى مصروفات رأسمالية (نفقات البحث والتنمية ) ومصروفات تشغيلية ، بحيث يتم استرداد المصروفات الراسمالية على اقساط ربع سنويه تتراوح في معظم الاتفاقيات بين ١٦ إلى ٢٠ قسط اما مصروفات التشغيل التي حملت ودفعت بعد بدء الإنتاج فتسترد إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه التكاليف والمصروفات أو في السنة الضريبية التي يبدأ فيها الإنتاج التجاي ، أي التاريخين يكون لاحقاً ، وفي حالة زيادة قيمة البترول المخصص للاسترداد عن قيمة القسط المستحق يحدث فائض ويسمى "فائض بترول الاسترداد" يتم تقسيم هذا الفائض بين الهيئة والشريك او تحصل عليه الهيئة بالكامل وفقا لما تنص عليه اتفاقيات الالتزام المختلفه .
- الجزء المتبقى من الانتاج ويسمى " بترول الربح " يتم تقسيمه بين الهيئة والشريك بنسب محددة بالاتفاقية .

وفقا لما سبق فان إجمالي ما يحصل عليه او يستحق للشريك من الانتاج هو ( ما يوازي قيمة الاقساط المستردة من بترول الاسترداد + نصيبه من بترول الربح + نصيبه من فائض بترول الاسترداد في حالة وجودة ) فى حين أن الهيئة تحصل على كميات من الانتاج (نصيبها من بترول الربح + نصيبها من فائض بترول الاسترداد ) دون ان تشارك الهيئة فى تحمل اية نفقات نظير تلك الكميات المنتجة.

يجب التفرقة بين تكلفة إنتاج الوحدة من الغاز الطبيعي عند مدخل الشبكة القومية وتكلفة الوحدة من الغاز الطبيعي المباع عند مخرج الشبكة القومية حيث تتمثل تكلفة إنتاج الوحدة من الغاز الطبيعي عند مدخل الشبكة القومية في التكلفة المصاحبة للحصول علي وحدة الغاز المدفع للشبكة القومية عند نقاط التسليم

والمحددة في إتفاقيات الإلتزام ، بينما تتمثل تكلفة الوحدة من الغاز الطبيعي المباع عند مخرج الشبكة القومية في إجمالي تكلفة انتاج الوحدة من الغاز الطبيعي بعد إضافة مصاريف نقل الغاز في الشبكة القومية وخصم صافي العوائد المحققة للجانب المصري من مصانع مشتقات الغاز ( المتكثفات والبوتاجاز و... ) المملوكة للهيئة والمساهمة فيها والمرتبطة بالشبكة القومية.

نظراً لان الاتفاقية محل الفحص يتم فيها بيع الغاز عند مخرج الشبكة القومية ، فانه وفقاً لصناعة البترول يمكن حساب تكلفة انتاج الوحدة من الغاز المباع (دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية) عند مخرج الشبكة القومية من خلال احدى الطريقتين التاليتين :-

١ - حساب التكلفة وفقا لما يحصل عليه الشريك الاجنبى (وفقا للمنظور الإقتصادى ومبدأ التدفقات النقدية).

٢ - حساب التكلفة الصناعية لوحدة الانتاج (وفقا للمنظور المحاسبي ومبدأ الإستحقاق).

١- <u>حساب التكلفة وفقا لما يحصل عليه الشريك الاجنبى:</u>

وذلك وفقا للمنظور الإقتصادى ومبدأ التدفقات النقدية "Cash Basis" فى الحساب وتعتمد هذه الطريقة على افتراض ان التكلفة التى تتحملها الهيئة فى الحصول على جملة الانتاج (عند مدخل الشبكة القومية) هو جملة ما تدفعه الهيئة الى الشريك ( الاقساط المسترده + بترول الربح + حصة الشريك فى فائض بترول الاسترداد في حالة وجوده ).

وعليه يتم حساب تكلفة وحدة الانتاج (برميل خام أو مليون قدم٣ غاز) بقسمة قيمة ما يحصل عليه الشريك ( بترول ربح + الاقساط المسترده + حصة الشريك فى فائض بترول الاسترداد ) / اجمالى الكميه المنتجه لنحصل على ما تتكلفه الهيئة فى سبيل الحصول على وحدة الانتاج حتى مدخل الشبكة القومية ثم يضاف على تلك التكلفة مصاريف النقل خلال الشبكة ويتم احتساب القيم المضافة نتيجة المشتقات المستخلصة من تلك الوحدة المنتجة اثناء مرورها بالشبكة القومية <u>وبهذا نحصل على التكلفة وحدة الانتاج عند مخرج الشبكه القومية.</u>

٢ – حساب التكلفة الصناعية لوحدة الانتاج:

وذلك وفقا للمنظور المحاسبي وهي تعتمد على مبدأ الإستحقاق "Accrual Basis" ، ويتم فيها اتباع الطرق التقليدية لحساب تكلفة وحدة الانتاج بتحميلها نصيب من كافة تكاليف الانتاج المباشرة والغير مباشرة بالاضافة الى نصيب من اهلاك النفقات الرأسمالية (البحث والتنمية) وفقا لما تقضي به اصول صناعة البترول ومعايير المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف (يتم تطبيقها في جميع شركات البترول المشتركة العاملة بمصر).

هذه الطريقة تهتم بطبيعة المصروف من حيث كونه رأسمالي أو تشغيلى حيث ينظر للإنفاق الرأسمالي على أنه يخدم أكثر من فترة محاسبيه (سنة مثلا) – كشراء أصل أو ماكينه في سنة ما– ولكنها تنتج كميات من إحدى السلع لعدة سنوات محققة إيرادات خلال تلك السنوات حيث ساهم في تحقيق تلك الايرادات هذا الإنفاق الرأسمالي الذى يجب توزيعه علي نفس عدد السنوات التى تتحقق فيها هذه الايرادات. حيث تسبب هذا الإنفاق الرأسمالي في تحقيقها – وهو ما يعرف محاسبياً بمبدأ الإهلاك للمصروف الرأسمالى ، في حين لا يخدم المصروف التشغيلي – الذى يتم إنفاقه فى سنة – سوي إيراد هذه السنة ، وبالتالي فإن التطبيق المحاسبي عند حساب تكلفة إستخراج وإنتاج الغاز يقوم بتوزيع التكلفة الرأسمالية (أى استحقاقها) على عدد من السنوات لحساب قيمة القسط السنوى للإهلاك وذلك بغض النظرعن توقيت سداد الجانب المصرى للتكلفه المستردة للشريك الأجنبي لهذا المصروف الرأسمالى ، وهذه الطريقة في الحساب تتطلب جهد كبير وفترة زمنية طويلة لتجميع البيانات الا انها تعطي تقديرات اكثر دقة .

الجدول التالي يوضح متوسط تكلفة الوحدة من الغاز المباع من الشبكة القومية للغازات الطبيعية خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩ حتي عام ٢٠١٢ ، حيث تم إستعراض تكلفة الوحدة من الغاز المباع في حالتين:

الأولي تكلفة الوحدة غير مشتملة علي الضرائب والإتاوة التي تؤول لوزارة المالية حيث تمثل مدفوعات تتم من هيئة البترول والتي يؤول كامل الفائض المحقق لها لوزارة المالية طبقاً لقانون إنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦.

الثانية تكلفة الوحدة من الغاز المباع مشتملة علي الضرائب والإتاوة .

متوسط تكلفة الوحدة من الغاز المباع من الشبكة القومية للغازات الطبيعية خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩ حتي عام ٢٠١٢

| | 1999 /2000 | 2000 /2001 | 2001 /2002 | 2002 /2003 | 2003 /2004 | 2004 /2005 | 2005 /2006 | 2006 /2007 | 2007 /2008 | 2008 /2009 | 2009 /2010 | 2010 /2011 | 2011 /2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تكلفة الوحدة من الغاز المباع (دولار /مليون وحدة حرارية بريطانية ) | 0.56 | 0.59 | 0.63 | 0.54 | 0.7 | 0.68 | 0.84 | 0.95 | 0.71 | 1.06 | 0.99 | 0.9 | 0.82 |
| *إجمالي الإتاوة والضرائب )دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية( | 0.24 | 0.26 | 0.27 | 0.28 | 0.25 | 0.3 | 0.59 | 0.58 | 0.61 | 0.48 | 0.43 | 0.48 | 0.56 |
| تكلفة الوحدة من الغاز المباع (دولار /مليون وحدة حرارية بريطانية ) بعد إضافة الضرائب والإتاوة | 0.8 | 0.85 | 0.9 | 0.82 | 0.95 | 0.98 | 1.43 | 1.53 | 1.32 | 1.54 | 1.42 | 1.38 | 1.38 |

*الضرائب والإتاوة تدفعها الهيئة لوزارة المالية أي أنها تدفع من وإلي الدولة

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**ثانيا: التأكد من مدى ملائمة المعادلة السعرية الواردة بالاتفاقية المبرمة مع شركة EMG للقواعد المعمول بها بقطاع البترول**

- من خلال كافة المناقشات التى تمت ومراجعة كافة المستندات والمذكرات التى قدمت الى اللجنة ، لم تصل اللجنة الى من قام باعداد المعادلة السعرية لبيع الغاز الوارده بالاتفاقية محل الفحص ولا الى الاساس الذي تم به تحديد النسب المذكورة بها.
- بهدف تحديد مدى صحة ودقة المعادلة السعرية (التسعير) الواردة بالإتفاقية محل الفحص ومدى اتباعها للقواعد المعمول بها بقطاع البترول والخاصة باسس تسعير المنتجات البترولية والتي تنص على ضرورة الاعتماد على مؤشرات الاسعار لخمس سنوات سابقة وذلك طبقاً لقرار وزير البترول رقم ٦٩١ لسنة ١٩٩٦ ، وفي ضوء المستندات التى اطلعت عليها اللجنة إتضح أن بداية ظهور هذه المعادلة السعرية كان في المذكرة المرفوعة من السيد المهندس/ محمود لطيف نائب رئيس الهيئة للغازات والسيد المهندس / حسن عقل نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة والسيد المهندس / إسماعيل كرارة وكيل أول الوزارة لشئون الغاز للعرض علي السيد المهندس وزير البترول المؤرخة ٢٠٠٠/٩/١٧ ، ثم فى عقد الإتفاق المبدئى المؤرخ ٢٠٠٠/١٠/٧ ثم فى المذكرة المرفوعة من المهندس / حسن عقل نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة للعرض علي مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول المنعقد بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ ، هذا وقد قامت اللجنة بدراسة تطبيق التسعير الوارد بتلك المعادلة ومقارنته مع الأسعار السائدة فى ذلك الوقت والواردة فى جميع الإتفاقيات التى أبرمتها الهيئة المصرية العامة للبترول وكذلك إتفاقيات الالتزام التى أبرمت لشراء حصة الشريك من الغاز (غاز الإسترداد وغاز الربح) وكذلك أيضاً مقارنة الاسعار الفعلية من استخدام هذه المعادلة مع صافى العائد الفعلي من الاتفاقيات التى ابرمها قطاع البترول فى ذات الوقت والخاصة بالتصدير.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فتحى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

- قامت اللجنة بتطبيق المعادلة وفحصها من حيث مدى مناسبة الحد الادنى والحد الاقصى وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ بدون تطبيق حد ادنى او حد اقصى كما هو موضح بالجدول التالى:

| السنة | خام برنت دولار / برميل | البنزين دولار / طن | المازوت دولار / طن | المعادلة السعرية بدون حد أدني وأقصي دولار /م.و.ح.ب |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٧,٠٤ | ١٤٤,٧٩ | ٨٨,١٧ | ٠,٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٠,٦٦ | ١٨٣,٧٩ | ٩٥,٩٥ | ١,٠٨ |
| ١٩٩٧ | ١٩,١٠ | ١٦٤,٣٦ | ٨٤,٨٥ | ٠,٩٨ |
| ١٩٩٨ | ١٢,٧٤ | ١١٠,٦٩ | ٥٧,٦٧ | ٠,٦٦ |
| ١٩٩٩ | ١٧,٨٧ | ١٤٢,٨ | ٨٣,٢١ | ٠,٩٠ |
| متوسط سعر بيع الغاز بعد تطبيق المعادلة السعرية بدون حد اقصى وحد ادنى | | | | ٠,٩٠ |

*اسعار المنتجات البترولية بناء على الاسعار الواردة من الهيئة المصرية العامة للبترول.

تبين من الجدول السابق ما يلي:-

١. متوسط سعر الغاز المحقق بلغ ٠,٩ دولار/ مليون وحدة حرارية ، وبالتالي فإن ذلك المتوسط يقع في نطاق الحد الأدني والحد الأقصي للمعادلة السعرية التي تم إقرارها آن ذك .

٢. ربط الحد الاقصى لسعر بيع الغاز بسعر برنت عند مستوي ٣٥ دولار/ برميل جاء طبقاً للبيانات والتوقعات المتاحة (المتوفرة) آنذك حيث تبين من مراجعة التقارير العالمية التي أصدرها العلماء والخبراء وكبرى المؤسسات التى تعمل فى صناعة البترول (زيت وغاز) انه حتى عام ٢٠٠٠ لم يكن هناك توقع للارتفاع الحاد لسعر بيع برميل برنت ووفقا لتلك التقارير فان اسعار برميل برنت المتوقعه حتى عام ٢٠٢٠ تتراوح بين الحد الادنى ١٨ دولار/ برميل والحد الاقصى هو ٣٦ دولار /برميل ، وهناك بعض الدراسات ذكرت انه من المتوقع ان يصل الحد الاقصى لسعر برنت الى ٣٣ دولار / برميل عام ٢٠٢٥.

٣. من قام باعداد هذه المعادلة اخذ فى اعتباره التوقعات المنشورة فى التقارير الدولية والخاصة بأسعار المنتجات البترولية منذ عام ١٩٩٥ حتي عام ٢٠٠٠ .

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — ا.د/ عطيه محمود عطيه

## ثالثا: فحص تطبيق المعادلة على السنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية المبرمة مع شركة EMG

نظرا لطول الفترة بين اعداد المعادلة السعرية عام ٢٠٠٠ وتوقيع الاتفاقية فى٢٠٠٥/٦/١٣ فقد قامت اللجنة بتطبيق المعادلة السعرية خلال تلك الفترة بدون حد ادنى او حد اقصى ، وقد تبين ما يلي:

| السنة | خام برنت دولار / برميل | البترولار دولار / طن | المازوت دولار / طن | المعادلة الفعرية بدون حد أدنى وأقصى دولار /م.و.ح.ب |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | 28.39 | 251.71 | 127.45 | ١,٤٧ |
| ٢٠٠١ | 24.50 | 205.13 | 101.97 | ١,٢٣ |
| ٢٠٠٢ | 24.98 | 201.80 | 120.93 | ١,٢٧ |
| ٢٠٠٣ | 28.84 | 247.07 | 138.86 | ١,٥ |
| ٢٠٠٤ | 38.22 | 344.66 | 141.05 | ١,٩٣ |
| متوسط سعر بيع الغاز بعد تطبيق المعادلة الفعرية بدون حد اقصى وحد ادنى | | | | ١,٤٨ |

*اسعار المنتجات البترولية بناء على الاسعار الواردة من هيئة البترول.

١. متوسط سعر بيع الغاز بعد تطبيق المعادلة السعرية بدون حد اقصى وحد ادنى هو (١,٤٨ دولار ) وهو اقل من الحد الاقصى للمعادلة السعرية الوارد بالاتفاقية الاصلية ( ١,٥ دولار).

٢. خلال الفترة من نهاية عام ٢٠٠٥ إلي يوليو ٢٠٠٨ شهدت الأسواق العالمية للزيت الخام زيادة غير مسبوقة ومع نهاية عام ٢٠٠٧ أقترب أسعار برنت من ١٠٠ دولار / برميل وفي يوليو ٢٠٠٨ وصل إلي مايقرب من ١٥٠ دولار / برميل وبالتالي إرتفعت أسعار بيع الغاز بزيادة غير مسبوقة وهو ما ادى لدخول الجانب المصري في مفاوضات لتعديل أسعار الغاز مع شركة EMG علي الرغم من عدم وجود بند في الإتفاقية ينص على مراجعة الأسعار بعد فترة زمنية قصيرة واسفرت المفاوضات عن ابرام التعديل الأول للاتفاقية محل الفحص (٣١ مايو ٢٠٠٩.) وتم زيادة الحد الأدني لسعر بيع الغاز الى ٣ دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية وتطبيقه بأثر رجعي من تاريخ بدء التدفيع التجاري(١ يوليو ٢٠٠٨ ).

٣. هذا ونؤكد على إن الأسعار المنصوص عليها في الإتفاقية الاصلية محل الفحص (١٣ يونيو ٢٠٠٥) لم يتم تطبيقها علي أرض الواقع ولكن ما تم تطبيقه هو الأسعار المنصوص عليها في التعديل الاول لتلك الإتفاقية (٣١ مايو ٢٠٠٩).

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**رابعاً: مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG مع صافى العائد الفعلي من اتفاقيات تصدير الغاز المصري المبرمة فى ذات الوقت**

يبن الجدول التالي مقارنة بين سعر صافي العائد المحقق من بيع الغاز الطبيعي للتصدير سواء من خلال خطوط الأنابيب أو مصانع إسالة الغاز الطبيعي وكانت النتائج كالتالي :

| | الفترة | غاز طبيعي | | | | غاز طبيعي مسال | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الأردن | سوريا | لبنان | فينوسا | إدكو ١ مسال | إدكو ٢ مسال | دمياط | المتوسط العام | EMG |
| صافي العائد الفعلي ( دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية ) | يناير – يونيو ٢٠٠٨ | 1.5 | 0 | 0 | 2 | 2.6 | 6.8 | 7 | 3.72 | 1.5 |
| | 2008 /2009 | 1.9 | 3.3 | 0 | 3.1 | 2.7 | 4.6 | 4.7 | 3.15 | 3 |
| | 2009 /2010 | 2 | 3.6 | 3.6 | 3.1 | 2.4 | 1.4 | 1.3 | 2.42 | 3 |
| | 2010 /2011 | 2.4 | 3.4 | 3.5 | 3.46 | 2.3 | 1.5 | 2.8 | 2.78 | 3.01 |
| | يوليو٢٠١١/ مارس ٢٠١٢ | 3.9 | 3.3 | 0 | 3.67 | 2.9 | 3.8 | 3.4 | 3.57 | 3.05 |
| | الإجمالي العام ( دولار/ مليون وحدة حرارية ) | **2.1** | **3.5** | **3.6** | **3.2** | **2.6** | **4** | **4.5** | **3.05** | **2.98** |

يتضح من الجدول اعلاه انه بمقارنة صافي العائد الفعلي لشركة EMG من بداية تدفيع الغاز في يوليو ٢٠٠٨ حتي فسخ الإتفاقية في نهايه مارس ٢٠١٢ بمتوسط صافي العائد الفعلي لكلاً من خطوط تصدير الغاز الطبيعي ومصانع إسالة الغاز الطبيعي فيتضح أن صافي العائد لشركة EMG شبه متساوي (متقارب ) لصافي العائد لباقي عقود التصدير.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**خامساً :مقارنة الاسعار الفعلية للاتفاقية المبرمة مع شركة EMG مع صافى العائد على مستوى العالم**

- نظرا لعدم وجود سعر عالمى موحد لبيع الغاز لذا فان الاسعار تختلف من دولة لاخرى بناء على عوامل كثيرة منها اختلاف طبيعة كل دولة سواء كانت مصدرة أو مستوردة ، وحجم الاحتياطي والسعر التنافسي في ظل ووجود منافسين فى الدولة المستوردة ، ومدة التعاقد , توافر الطاقة البديلة, المواسم (الصيف, الشتاء), العرض والطلب, عدد المصدرين هذا بالاضافة الى انه يتأثر بطول المسافة بين دولة المصدر ودولة المستورد وجغرافيا المسار الذي يسلكة الغاز ورسوم النقل والعبور بين الدول والتي يصعب الحصول على بيانات دقيقة لها.
- ينقسم تصدير الغاز فى العالم إلى نوعين أساسيين أولهما تصدير الغاز فى حالته السائلة من البلد المصدر بشاحنات تحمل الغاز المسال بحرا إلى البلد المستورد لإستخدامه بعد إعادته لحالته الطبيعية والنوع الثانى هو تصدير الغاز فى حالته الطبيعية عن طريق أنابيب لإستخدامة مباشرة بالبلد المستورد.
- وبالنسبة لتصدير الغاز المسال فإن الدولة المصدرة تتمتع بقدر من الحرية فى توجيه غاز التصدير إلى أى من الأسواق الرئيسية فى العالم وهى أسواق المستهلكين الرئيسية وهى الأوربية والامريكية والاسيوية حيث تتحدد فيها الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب فى كل من هذه الأسواق حيث الأسواق الأسيوية هى الأكثر ارتفاعاً يليها الأسواق الأوربية ثم الأفريقية ، وتجدر الأشارة بأن ارتياد هذه الأسواق ليس بالأمر السهل حيث تتحكم عدة عوامل فى القدرة على ذلك منها مدى توافر الغاز فى البلد المصدر وحجم الإحتياطى منه وقدرات تسهيلات الإسالة والنقل وطول فترة التعاقد وشروطه الجزائية فجميع المصدرين يأملوا فى دخول الأسواق الأسيوية للحصول على أعلى الأسعار ولكن العوامل المذكورة تحد من قدراتهم على ذلك ، وليس أدل على ذلك من أن أى دولة مصدرة يكون لديها عدة عقود تصدير تكون بأسعار متفاوتة بحسب قدرتها على الوصول إلى الأسواق المذكورة نتيجة اختلاف ظروف وعوامل كل تعاقد على حده.
- أما بالنسبة لتصدير الغاز الطبيعى (خلال خطوط انابيب) فإنه لا يتمتع بهذا القدر من الحرية فى الإختيارات بين مختلف الأسواق حيث أن الغاز يجرى تصديره إلى سوق محددة قريبة جغرفيا ويمثل

أختياراً استرتيجياً – لا يمكن الرجوع فيه وبالتالى استمرار التعامل مع سوق واحده ويحكم هذا النوع من التعاقد العديد من الإعتبارات الإقتصادية والسياسية الخاصه بالعلاقات بين البلدين المصدر والمستورد على وجه التحديد مما يجعلها غير خاضعة للقياس عليها أو المقارنة بها لإختلاف تلك الإعتبارات من خط لإخر الأمر الذى يصعب معه المقارنة مع أسعار تلك الخطوط ، وكل ذلك يفسر عدم وجود اسعار عالمية موحدة للغاز الطبيعى.

- مما سبق يتضح صعوبة مقارنة أسعار تصدير الغاز الطبيعى عبر الأنابيب سواء مع أسعار الغاز المسال أو الطبيعي بين الدول والمنشورة بالتقارير العالمية.

لذا فان اللجنة لاتؤيد اجراء مقارنة فى سعر بيع الغاز بالاتفاقية محل الفحص مع اسعار البيع المنشورة بالتقارير الدولية ، وقررت اللجنة ان تتم المقارنة وفقا لصافى العائد الفعلي للوحدة (مليون وحدة حرارية بريطانية) المذكور بالبند رابعاً بعاليه.

<u>مما سبق خلصت اللجنة الى ما يلى</u>

١. المعادلة السعرية اعدت بناء على مؤشرات الخمس سنوات السابقة لاعدادها وطبقاً للبيانات والتوقعات المتاحة (المتوفرة) آنذك حيث تبين من مراجعة التقارير العالمية التي أصدرها العلماء والخبراء وكبرى المؤسسات التى تعمل في صناعة البترول (زيت وغاز) انه حتى عام ٢٠٠٠ فكان متوقع أن الحد الاقصى لسعر برنت لن يتجاوز ٣٦ دولار /برميل حتى عام ٢٠٢٥.
٢. وفقاً لما تم فعلياً فان المعادلة السعرية الواردة بالاتفاقية الاصلية محل الفحص لم يتم تطبيقها منذ بداية التدفيع التجارى نظرا لانه وفقا للتعديل الاول للاتفاقية فقد تم زيادة الحد الادنى للتسعير الى ٣ دولار وبدون حد اقصى مع اقتسام ما يزيد عن هامش الربح المحدد بنسبة ٨٠% للهيئة المصرية وشركة ايجاس ، مقابل ٢٠% لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز وكذلك شمل التعديل بند لمراجعة الاسعار فى مدة لاتتجاوز خمس سنوات.
٣. السعر الفعلي المطبق من الاتفاقية محل الفحص يتقارب مع صافى العائد من جميع الاتفاقيات الخاصة بالتصدير التى ابرمت وقت توقيع الاتفاقية محل الفحص أو بعدها.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

٤. المنظور المحاسبى هو الادق والانسب فى احتساب قيمة تكلفة الوحدة وفقا للقواعد المعمول بها فى قطاع البترول.

٥. نظرا لعدم وجود محاضر تسليم وتسلم للغاز بين شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز والشركات المختلفة المستهلكة للغاز في الجانب الاسرائيلي لذا فانه لاتوجد اليه واضحة لدى قطاع البترول تمكنه من معرفة التوزيع الحقيقي للكميات المباعة للشركات المختلفة المستهلكة للغاز في الجانب الاسرائيلي بهدف احتساب الزيادة عن هامش الربح المحدد لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز والوارد بالتعديل الاول للاتفاقية حتى يمكن اقتسامها بنسة ٨٠% لقطاع البترول و٢٠% لشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز.

٦. بمراجعة كافة المستندات ووفقا لنتائج المقابلات لم يظهر للسيد الرئيس الاسبق/ محمد حسنى مبارك اى دور فى التدخل فى تحديد سعر بيع الغاز الا من خلال توجيهاته نحو ضرورة زيادة السعر وذلك وقت التعديل الاول للاتفاقية عام ٢٠٠٩وكذلك في الضغط على الجانب الاسرائيلي لقبول زيادة سعر بيع الغاز وإبرام ذلك التعديل.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمود فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

**سعر شراء حصة الشريك من الغاز وفقا لاتفاقيات الالتزام:**

- اتفاقيات الالتزام هى اتفاقيات يتم اصدارها بقوانين وهي تنظم العلاقة بين الجانب المصرى ممثلا فى قطاع البترول ( الهيئة المصرية العامة للبترول أو الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية أو شركة جنوب الوادى) والشريك الاجنبى وفقا لنظام إختاره الجانب المصري وهو المشاركة في الانتاج حيث يتحمل الشريك الاجنبي كافة التكاليف الرأسمالية والتشغيلية يتم بعدها إسترداده لتلك التكاليف مع تحقيق قدر من الربح بعد تسليمه لكامل الإنتاج الى الجانب المصري، وتغطي اتفاقيات الالتزام المراحل المختلفة للبحث عن البترول واستغلالة (مرحلة البحث والاستكشاف ، مرحلة التنمية ، مرحلة التشغيل والانتاج ،...).
- سعر شراء حصة الشريك يهدف فى المقام الأول الى تحقيق إقتصاديات إيجابية للشريك الأجنبى تحفزه على الإستثمارات فى منطقة الإمتياز المخصصه له ، وبدون تلك الإقتصاديات لا يمكن له الإقدام على الإستثمار بل إن المقاول قد لا يستثمر فى عقد تنمية جديد داخل منطقة إمتياز مخصصه له دون مراجعة بعض من الشروط المالية وعلى رأسها الأسعار بغرض تحسين إقتصادياته وإلا فلن يستثمر فى منطقة التنمية المطلوب منه إبرام عقد تنمية لها ، هذا ويحكم تحديد تلك الإقتصاديات عوامل أساسية منها حجم الإحتياطى الموجود من الغاز وعمق تواجده فى الخزانات و التقنيات المطلوبة لاستخراجه وبالتبعية إحتياجاته من الإستثمارات وتكاليف التشغيل وجميعها عوامل تحدد التدفقات النقدية المطلوب من الشريك وبالتالى مستوى الأسعار والإشتراطات التى تعوضه إقتصادياً عن تلك التدفقات.
- تطوارت أسعار شراء حصة الشريك الاجنبي من الغاز ( إسترداد التكاليف وإقتسام الإنتاج ) في إتفاقيات الإلتزام كالتالي :
  - من خلال معادلة سعرية مرتبطة بسعر خام المازوت
  - من خلال معادلة سعرية مرتبطة بسعر خام خليط خليج السويس بدون تطبيق حد أقصي أو حد أدني.
  - من خلال معادلات سعرية ( خام خليط السويس أو معادلة يوليو ٢٠٠٠ أو خلافه ) مع تطبيق حد أدني وحد أقصي لتسعير الغاز.
- بداية من عام ٢٠٠٠ نجح قطاع البترول تعديل إتفاقيات الإلتزام وتطبيق حد أقصي لسعر شراء حصص الشركاء الاجانب من الغاز عند ٢,٥ – ٢,٦٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية عند متوسط سعر خام برنت أعلي من ٢٠-٢٢ دولار/ برميل وحد أدني ١,٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية عند

متوسط سعر خام برنت أقل من ١٠ دولار / برميل (هناك حوالي ٤ اتفاقيات رفض الشركاء الأجانب بها تطبيق الحد الاقصى للسعر لذا فيتم تسعير الغاز بهم من خلال بمعادلة خام خليط خليج السويس بدون حد أقصي وتقدر كميات الغاز المنتجة من تلك المناطق قليلة) .

- خلال الفترة من نهاية عام ٢٠٠٥ إلي يوليو ٢٠٠٨ شهدت الأسواق العالمية للزيت الخام والغاز الطبيعي زيادة غير مسبوقة ومع نهاية عام ٢٠٠٧ أقترب أسعار برنت من ١٠٠ دولار / برميل وفي يوليو ٢٠٠٨ وصل إلي مايقرب من ١٥٠ دولار / برميل وبالتالي إرتفعت أسعار الغاز الطبيعي بزيادة غير مسبوقة ، ترتب علي ذلك إرتفاع أسعار الخامات والحفارات ومراحل التنمية المختلفة مما دفع بعض الشركاء الأجانب إلي المطالبة بتعديل سعر الغاز في إتفاقيات الإلتزام على الرغم من انه لا يوجد بها نص لمراجعة السعر ، فتم تعديل بعض تلك الإتفاقيات وخاصة اتفاقيات المناطق العميقة ذات تكلفة التنمية المرتفعة ( مثل منطقة إلتزام شمال الاسكندرية ، ومنطقة التزام رأس البر البحرية ، منطقة إلتزام التمساح البحرية ، .. )
- الجدول التالى يمثل متوسط سعر شراء الغاز من حصة الشريك فى غاز الاسترداد وغاز الربح.

**متوسط سعر شراء حصة الشريك الأجنبي في اتفاقيات الالتزام**

| | 1998/1999 | 1999/2000 | 2000/2001 | 2001/2002 | 2002/2003 | 2003/2004 | 2004/2005 | 2005/2006 | 2006/2007 | 2007/2008 | 2008/2009 | 2009/2010 | 2010/2011 | 2011/2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط سعر شراء غاز الإسترداد ( دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية ) | 1.6 | 3 | 3 | 2.8 | 3 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 3 | 3 | 3 | 3.4 | 3.8 |
| متوسط سعر شراء غاز الربح ( دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية ) | 1.6 | 3 | 3 | 2.8 | 3 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 3 | 3 | 3 | 3.3 | 3.8 |
| متوسط سعر شراء حصة الشريك (غاز الاسترداد وغاز الربح) ( دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية ) | 1.6 | 3 | 3 | 2.8 | 3 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 2.9 | 3 | 3 | 3 | 3.35 | 3.8 |

مصدر هذه البيانات هو قوائم الإسترداد المقدمة من الشريك والمعتمدة من الهيئة المصرية العامة للبترول

- ومما سبق سرده يتضح الفصل الكامل بين محددات كل من أسعار الشريك الأجنبى القائمه على تحديد إقتصادياته وأسعار بيع الغاز بالسوق المحلى والتصدير القائم على عوامل أخرى ، لذا فلا يجوز مقارنة سعر شراء حصة الشريك الأجنبي بسعر بيع الغاز في السوق المحلي أو للتصدير.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فتحى عبدالحميد — ا.د/ عطيه محمود عطيه

**من مطالعة اللجنة للمستندات تبين لها :**

قامت اللجنة بمتابعة حركة اسعار الاسهم لشركة EMG منذ تاريخ تاسيسها كما يلي:

١. بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ صدرت موافقة الدكتور /عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق على اقامة مشروع شركة EMG ، بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ صدر قرار رئيس هيئة الاستثمار رقم ١٠٢٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تأسيس شركة EMG كشركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة وفقا لقانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بغرض شراءها جميع كميات الغاز الفائض للتصدير من الهيئة المصرية العامة للبترول ومن الشركاء الاجانب ونقله من جميع الموانى المصرية في اشكالة الغازية والسائلة وبيعه الى تركيا والدول الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط وغيرها من الدول الأخري ولها في سبيل ذلك إنشاء خطوط أنابيب تمتد من مخرج العريش في المياه الأقليمية وبطول الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط ونسبة المشاركة ٣٠% مصري و ٧٠ % اجنبي ومدة المشروع ٢٥ عام قابلة للتجديد بعد موافقة هيئة الاستثمار ويبلغ راس مال الشركة المرخص ٥٠٠ مليون دولار ورأس المال المصدر ١٥٠ مليون دولار عبارة عن أسهم نقدية عددها ١٥٠ الف سهم بسعر الف دولار للسهم ويجوز التنازل عن الاسهم او تداولها على ان يتم اخطار هيئة الاستثمار مسبقا وقد تبين أن المساهمين بالشركة كالأتي:

- الهيئة المصرية العامة للبترول ( مؤسس ) بمقدار ١٥٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ١٠%.
- السيد/ حسين كمال الدين ابراهيم سالم ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠% ( رئيس مجلس إدارة الشركة ).
- شركة فورداس بنامية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة ايست ميديترنيان جاس بايب لاين بريطانية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة ميدل ايست جاس بايب لاين هولندية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ٣٠٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ٢٠%.
- شركة كولتكس بريطانية الجنسية ( مؤسس ) بمقدار ١٥٠٠٠ سهم نقدي بنسبة مساهمة ١٠%.

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمود عطيه

٢. وفقاً لما أقره كلاً من السيد/ مامون السقا رئيس مجلس إدارة الشركة والسيد/ عبد الحميد حمدي عضو مجلس إدارة الشركة للجنه ان السيد/ حسين سالم يمتلك ٧٠% من أسهم شركة EMG (من خلال شركات فورداس التي تمتلك نسبة ٢٠% من أسهم الشركة و ايست ميديترنيان جاس بايب لاين التي تمتلك نسبة ٢٠% من الأسهم وكولتكس التي تمتلك نسبة ١٠% من الأسهم فضلا عن حصة السيد/حسين كمال الدين ابراهيم سالم التي تقدر بنسبة ٢٠% ).

٣. تبين من مراجعة حركة تداول الأسهم- بيع وشراء – الخاصة بشركة EMG أن إجمالي قيمة ما قامت ببيعه شركة ميديترنيان من الاسهم حوالي ٧٨٧,٥ مليون دولار، وأن إجمالي قيمة ما قامت ببيعه شركة كولتكتس تريدنيج من الاسهم حوالي ٧,٤ مليون دولار، وأن إجمالي قيمة ما قام ببيعه السيد/حسين سالم من الاسهم حوالي ٢٩,٤ مليون دولار، وأن إجمالي قيمة ما قامت ببيعه شركة فورداس كويرشال كورب من الاسهم حوالي ٢٩,٤ مليون دولار، وأن إجمالي قيمة ما قام ببيعه السيد/سعيد هلال عبدالله الدرمكى من الاسهم حوالي ١٣,٢٥ مليون دولار، وأن إجمالي قيمة ما قامت ببيعه شركة ميرحاف أم أن أف ليميتد من الاسهم حوالي ٣٦٥,١٢ مليون دولار،،وأن إجمالي قيمة ما قام ببيعه السيد/على محمد على الشرفاء الحمادى من الأسهم حوالي ٦,٦ مليون دولار وفيما يلي فيما يلي جدول يوضح حركة تداول الأسهم:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عملية تم الغائها | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | EGI EMG LP | ٢٥٠٤٨٨٠٠ | ٨,٥٢ | ٢٩٤٠٠٠٠ |
| | | | ١١٩٩٥٢٠٠٠ | ٨,١٦ | ١٤٧٠٠٠٠٠ |
| عملية تم الغائها | | | ٢٥٣٠٤٤٠٠ | ٨,٥٢ | ٢٩٧٠٠٠٠ |
| عملية تم الغائها | | | ٢٤٢٥٥٠٠٠ | ٨,٢٥ | ٢٩٤٠٠٠٠ |
| | | | ٢٥٠٤٨٨٠٠ | ٨,٥٢ | ٢٩٤٠٠٠٠ |
| عملية تم الغائها | | | ١١٩٩٥٢٠٠٠ | ٨,١٦ | ١٤٧٠٠٠٠٠ |
| | | سعيد هلال عبدالله | ١٤٧٦٠٠٠٠ | ١٤,٧٦ | ١٠٠٠٠٠٠ |

السيد / أحمد محى الدين القاضى  المهندس / علاء عبد الخالق  المهندس / محمد رشدى جلال  الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد  أ.د/ عطيه محمد عطيه

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الدرمكى | | | |
| عملية تم الغائها | | PTT INTERNATIONAL COMPANY LIMITED | ٣٦٧٥٠٠٠٠ | ١ | ٣٦٧٥٠٠٠٠ |
| | COL TEX TRADING LIMITED | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | ٧٣٥٠٠٠٠ | ١ | ٧٣٥٠٠٠٠ |
| | حسين كمال الدين ابراهيم سالم | | ١٤٧٠٠٠٠٠ | ١ | ١٤٧٠٠٠٠٠ |
| | FORDAS COMMERCIAL CORP | | ٢٧٩٣٠٠٠٠ | ١ | ٢٧٩٣٠٠٠٠ |
| | حسين كمال الدين ابراهيم سالم | | ١٤٧٠٠٠٠٠ | ١ | ١٤٧٠٠٠٠٠ |
| | FORDAS COMMERCIAL CORP | | ١٤٧٠٠٠٠ | ١ | ١٤٧٠٠٠٠ |
| | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | PTT INTERNATIONAL COMPANY LIMITED | ٤٨٦٩٣٧٥٠٠ | ١٣,٢٥ | ٣٦٧٥٠٠٠٠ |
| | | على محمد على الشرفاء الحمادى | ٦٦٢٥٠٠٠ | ١٣,٢٥ | ٥٠٠٠٠٠ |
| | سعيد هلال عبدالله الدرمكى | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | ٧٩٥٠٠٠٠ | ١٣,٢٥ | ٦٠٠٠٠٠ |
| عملية تم الغائها | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ١٥١٠٤٧٣,١٢ | ١٤,٧٩ | ١٠٢١٢٨ |

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ١٤١٧٦١٠٧٠,٣٣ | ١٤,٧٩ | ٩٥٨٤٩٢٧ | |
| عملية تم الغائها | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ١٨٦٧١٠٥٨٦,٩٠ | ١٤,٧٩ | ١٢٦٢٤١١٠ | |
| | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ١٨٦٧١٠٥٨٦,٩٠ | ١٤,٧٩ | ١٢٦٢٤١١٠ | |
| | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ٣٥١٣٩٤١٣,١٠ | ١٤,٧٩ | ٢٣٧٥٨٩٠ | |
| | MERHAV MNF LIMITED | MERHAV AMPAL ENERGY LIMITED | ١٥١٠٤٧٣,١٢ | ١٤,٧٩ | ١٠٢١٢٨ | |
| | سعيد هلال عبدالله الدرمكى | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | ٥٣٠٠٠٠٠ | ١٣,٢٥ | ٤٠٠٠٠٠ | |
| | على محمد على الشرفاء الحمادى | MEDITERRANEN GSA PIPELINE LIMITED | ٦٦٢٥٠٠٠ | ١٣,٢٥ | ٥٠٠٠٠٠ | |

- مرفق بيان بعمليات سوق نقل الملكية . (مرفق ٥٦)
- بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٧ وقبل تشغيل الخط البحري تقدم السيد/ حسين سالم باستقالته من رئاسة مجلس ادارة شركة EMG وأصبح عضوا بمجلس الادارة فقط وحل محله السيد المهندس/ محمد ابراهيم طويله ، وبتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ تقدم السيد/ حسين سالم باستقالته من عضوية مجلس أدارة شركة EMG.
- تبين حصول شركة EMG علي قرض من البنك الاهلي المصري بمبلغ ٣٤٠ مليون دولار لانشاء خط الغاز وقد تبين عدم سداد الشركة كامل المبلغ حتي تاريخه.
- لم يتم توزيع ارباح على المساهمين فى شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز حتى تاريخه.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — ا.د/ عطيه محمود عطيه

# خلاصة التقرير

بناء على ما قامت به اللجنة من فحص لكافة المستندات والمذكرات والمراسلات وسؤال الشهود وكذلك مقابلة مسؤلى كلا من وزارة البترول والهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية وشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز(EMG) وهيئة الاستثمار وكذلك نتائج الدراسات التى اجرتها اللجنة ، فان اللجنة تخلص لما يلي:

- بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥ تم اصدار قانون ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ (معاهدة السلام) حيث ينص الملحق ٣" ان يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري والذي لا تحتاجة مصر لإستهلاكها المحلي وان تنظر مصر والشركات التي لها حق إستثمار بترولها في العطاءات المقدمة من اسرائيل علي نفس الأسس والشروط المطبقة علي مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول ".
- بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢١ ارسل المهندس/ عبد الخالق عياد – رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول الاسبق مذكرة للاستاذ الدكتور / حمدى البنبى وزير البترول الاسبق يعرض فيها تفاصيل لقاء تم في باريس مع مسؤل شركة كهرباء اسرائيل كما ارسل خطابا اخر فى نفس اليوم الى الشركة الاسرائيلة ببدء المفاوضات.
- افاد السيد الرئيس الأسبق / محمد حسني مبارك في استجواب النيابة (صفحة ١٥ ، ١٦) حول ظروف التفاوض مع اسرائيل لتصدير الغاز "أيام رئيس الوزراء الاسرائيلي/ اسحاق رابين ومش متذكر التاريخ بالضبط قالي في لقاء انه كان في الاتفاقية السلام بند يديهم الحق في شراء البترول المصري من خلال الدخول في مناقصة وبالفعل تم تصدير البترول اليهم لفترة (ولما ظهرت) وكنا في حاجة الى البترول فطلبت منه انه يتنازل عن الكمية اللي بتاخدها اسرائيل في مقابل لما يظهر الغاز نعوضهم بالتصدير للغاز من خلال مناقصات ايضا وفي فترة تولي الدكتور عاطف عبيد رئاسة الحكومة اعطيته تعليمات بالدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتصدير الغاز وبالفعل تم التفاوض وعملوا بعد كدة اتفاقية لتحديد سعر الغاز وكيفية التصدير والاليه بتاعته" .
- بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣ قرر السيد اللواء / عمر سليمان رئيس المخابرات العامة الاسبق في محضر جلسة المحكمة بما مفاده انه كان هناك اتفاق بين الرئيس / السادات ومناحم بيجين وكارتر عام ١٩٧٩ عند توقيع

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمود فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

اتفاقية السلام على امداد مصر لاسرائيل بمواد بترولية في حدود ٢ مليون طن سنوي واستمر بيع هذا البترول المصري لاسرائيل حتى زاد حجم الاستهلاك المحلي ولم تستطع مصر الوفاء بتلك الكمية مما ادى لتناقص الكميات المصدرة لاسرائيل وتمت اتصالات ومراسلات بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات الكهرباء في اسرائيل-لامداد تلك الشركات بالغاز وكان موضوع التطبيع مهم جدا بالنسبة للجانب الاسرائيلي وكان التبادل التجاري بين البلدين هو من علامات التطبيع وكان الهدف منه هو الحفاظ على السلام وايضا لابد من خلق مصالح مشتركة من خلال هذا التبادل.

- من واقع الفحص اتضح ان جميع اتفاقيات بيع الغاز المصرى بغرض التصدير لخارج البلاد والتي تم ابرامها لم تخضع للقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشان تنظيم المناقصات والمزايدات ، هذا وتوصى اللجنة بضرورة تطبيق القانون المذكور فى الاتفاقيات المستقبلية مع الاخذ فى الاعتبار لائحة النشاط التجارى الخارجى لهيئة البترول ولا تستخدم الا في اضيق الحدود مثل الشحنات الفورية العاجلة والتي قد يحدث من عدم القيام بها ازمة بالبلاد وقرار وزارة البترول ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ فى ٢٠٠٥/٢/٢٤.
- الاتفاقية محل الفحص هي اتفاقية ذات طبيعية خاصة ولها ابعاد سياسية وامنية واتضح ذلك من خلال الاجراءات التي قام بها المرحوم اللواء/ عمر سليمان رئيس المخابرات العامة (فى ذلك الوقت) والمراسلات الموجهه لوزارة البترول خاصة المؤرخة فى ٢٠٠٠/١/١٩ والتي أشتملت على تفويض شركة EMG بتزويد اسرائيل وتركيا بالغاز وكذلك دفع قطاع البترول لانهاء الاجراءات وسرعة التوقيع على الاتفاقية بين قطاع البترول وشركة EMG ، وكذلك التوجيه باستخدام المعادلات المطبقة عالميا والتي تربط بين اسعار الغاز الطبيعي بالزيت الخام والمنتجات البترولية، على الرغم من عدم وجود معادلات سعرية عالميه موحدة او مستقرة.
- بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٩ صدرت موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس شركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز ، على ان تشتري الشركة جميع كميات الغاز الفائض للتصدير من الهيئة ومن الشركاء الاجانب ونقل وبيع الغاز المذكور من جميع المواني المصرية في اشكالة الغازية والسائلة وبيعة الى تركيا والدول الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، وهذا يعنى انها الشركة الوحيدة – طبقاً لقرار تأسيسها – التى من حقها شراء كامل فائض الغاز المصرى ، إلا أن هذا لم يحدث علي أرض الواقع حيث قام قطاع البترول بإبرام إتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي مع شركات اخرى (إتفاقية الأردن ويونيون فينوسا،).

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

- تبين للجنة عدم وجود اشتراك سواء بالاتفاق اوبالمساعدة بين الرئيس الاسبق/ محمد حسنى مبارك والمهندس/ سامح فهمى وزير البترول الاسبق في مراحل الاتفاقية محل الفحص ترتب عليه ضرر بالمال العام.
- تبين للجنة عدم وجود مخالفات فى الاتفاقية محل الفحص ترتب عليها إضرار لحق بالمال العام.
- ظهر للرئيس الاسبق / محمد حسنى مبارك دورا فى المواقف التالية:-
  - تشجيع بدء المفاوضات مع اسرائيل بهدف استبدال تصدير النفط المصري الذي كانت تستورده اسرائيل من مصر طبقا لاتفاقية كامب ديفيد "ملحق ٣ " (وذلك بعد توقف تصديرة نظرا لحاجة السوق المحلى المصري المتزايدة له وتناقص الانتاج منه) ليحل محله تصدير الغاز الطبيعى المصري.
  - الضغط على الجانب الاسرائيلي لقبول زيادة سعر بيع الغاز وإبرام التعديل الاول للاتفاقية عام ٢٠٠٩.
- لم يرتكب الرئيس الاسبق / محمد حسنى مبارك اى مخالفة فى جميع مراحل التعاقد الخمس حتى التنفيذ.
- الاتفاقية محل الفحص لها ابعاد سياسية وامنية بخلاف البعد التجارى.
- بمقارنة عناصر الاتفاقية محل الفحص مع عناصر الاتفاقيات الاخرى المماثلة لتصدير الغاز من خلال خطوط الانابيب تبين وجود تطابق بينهم من حيث كافة العناصر الاساسية اللازم توافرها.
- قيام السادة الموقعون على الاتفاقية محل الفحص في ٢٠٠٥/٦/١٣ بالتوقيع على الاتفاقية قد تم فى اطار الموافقة الصادرة من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٨.
- الاتفاق بالامر المباشر فى الاتفاقية محل الفحص قام به السيد الدكتور/ عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الاسبق والسيد / رئيس الهيئة العامة للاستثمار (وقت تاسيس شركة EMG) ولم يشترك معه احد من قطاع البترول.
- من خلال كافة المناقشات التى تمت ومراجعة كافة المستندات والمذكرات التى قدمت الى اللجنة ، لم تصل اللجنة الى من قام باعداد المعادلة السعرية لبيع الغاز الواردة بالاتفاقية محل الفحص ولا الى الاساس الذي تم به تحديد النسب المذكورة بها , إلا أن اللجنة قامت بتطبيق المعادلة وفحصها من حيث مدى مناسبة الحد الادنى والحد الاقصى وكذلك ربط سعر الغاز بسعر برنت عند مستوي ٣٥ دولار/ برميل ووجدت ذلك مناسبا طبقاً للبيانات والتوقعات المتاحة (المتوفرة) آنذك.
- المعادلة السعرية لبيع الغاز الواردة بالاتفاقية محل الفحص اشتملت على العناصر الأساسية التى يجب ان تشتمل عليها وفقا للأسس والقواعد المعمول بها فى قطاع البترول ، وتم اعداد المعادلة عام ٢٠٠٠ حيث

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

أن كافة التقارير العالمية المنشورة آنذاك لم تتوقع ابدا الارتفاع الحاد في اسعار برنت بل وأشارت تلك التقارير الى ان أقصي سعر لخام برنت متوقع أن يصل الى ٣٦ دولار فى عام ٢٠٢٥، هذا ونود أن نوضح ان هذه المعادلة لم يتم تطبيقها فعليلا على ارض الواقع ولم يتم بيع الغاز المصرى (بخلاف فترة تجارب التشغيل حيث تم تسعير الغاز بـ١,٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية).

- لاتوجد معادلة سعرية موحدة لبيع الغاز على مستوى العالم وبالتالى لايمكن مقارنة المعادلة السعرية المطبقة فى الاتفاقية محل الفحص بالمعادلات السعرية المطبقة فى دول أخرى.
- طبقا للتعديل الاول للاتفاقية محل الفحص فان السعر الفعلى لبيع الغاز المصرى منذ بدء التدفيع التجارى هو (٣) ثلاثة دولارات للوحدة كحد ادنى وبدون حد اقصى.
- لايجوز مقارنة سعر شراء حصة الشريك من الغاز (غاز الاسترداد أو غاز الربح) فى اتفاقيات الالتزام المبرمة مع الشركاء الأجانب مع سعر بيع الغاز سواء كان فى السوق المحلى أو التصدير.
- بمقارنة السعر الفعلى المطبق فى الإتفاقية محل الفحص مع صافى العائد المحقق من باقى اتفاقيات التصدير المبرمة مع قطاع البترول فى نفس الوقت تقريبا سواء كانت من خلال خطوط الانابيب او من مصانع الاسالة وجد ان متوسط سعر البيع متقارب بينهم.
- يتم احتساب تكلفة الوحدة (مليون وحدة حرارية بريطانية) عند مخرج الشبكة القومية من خلال طريقتين : المنظور الاقتصادى والمنظور المحاسبى.
- تبين للجنة ان المنظور المحاسبى هو الادق والانسب فى احتساب قيمة تكلفة الوحدة وفقا للقواعد المعمول بها فى قطاع البترول.
- تبين للجنة ان تكلفة الوحدة التى تم حسابها بناء على المنظور المحاسبى هى ٠,٥٦ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ بينما كانت ٠,٦٨ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وتعتبر تلك التكلفة أقل من الحد الأدنى البالغ ٠,٧٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية للمعادلة السعرية لشركة EMG.
- السوق المصرى لبيع الغاز سوق غير ناضج حيث تسيطر عليه الدولة وتتدخل فى تحديد الاسعار من خلال مجلس الوزراء.

السيد / أحمد محى الدين القاضى — المهندس / علاء عبد الخالق — المهندس / محمد رشدى جلال — الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد — أ.د/ عطيه محمود عطيه

- لم يقوم قطاع البترول باصدار فواتير لبيع الغاز في توقيتها المحدد وارسالها لشركة EMG خلال الفترة من بدء التدفيع التجاري للغاز الى تاريخ توقيع التعديل الاول حتى لايتم تطبيق السعر الوارة بالاتفاقية (١,٥ دولار / مليون وحدة حرارية بريطانية) ويصبح امر واقع خاصة وانه كانت هناك مفاوضات جارية من اجل تعديل الاسعار وذلك بناء على قرار وزير البترول الاسبق رقم ٢٥١١ لسنة ٢٠٠٧ لتعديل الاسعار فى كافة الاتفاقيات المبرمة.
- ضرورة الحصول على مستحقات الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية طرف شركة EMG والبالغة ٨٢٥,٦١٢ و١٧٤ مليون دولار مع احتساب الفوائد المستحقة عليها اعتبارا من تاريخ أستحقاقها الفعلى حتى تاريخ السداد.
- لم يتبين للجنة قيام الهيئة العامة للاستثمار ووزارة الاستثمار باتخاذ اى اجراء قانونى تجاه شركة EMG رغم عدم جديتها فى تنفيذ المشروع منذ حصولها على الترخيص خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ فضلا عن عدم قيام هيئة الاستثمار بعمل إستعلام امني للشركة طبقا للاشتراطات. (مرفق ٥٧)
- نظرا لعدم وجود محاضر تسليم وتسلم للغاز بين شركة شرق EMG والشركات المختلفة المستهلكة للغاز في الجانب الاسرائيلي لذا فانه لاتوجد اليه واضحة لدى قطاع البترول تمكنه من معرفة التوزيع الحقيقي للكميات المباعة للشركات المختلفة المستهلكة للغاز في الجانب الاسرائيلي بهدف احتساب الزيادة عن هامش الربح المحدد لشركة EMG والوارد بالتعديل الاول للاتفاقية حتى يمكن اقتسامها بنسبة ٨٠% لقطاع البترول و٢٠% لشركة EMG.
- بالنسبة لبيان العناصر الواجب توافرها للتعاقدات الخاصة ببيع الغاز الطبيعى بدءا من سنة ٢٠٠٠ هديا بأحكام القانون والقرارات المنفذة له وتطبيقها على مراحل التفاوض والتعاقد والتنفيذ المبرم بين قطاع البترول المصرى وشركة شرق البحر الابيض المتوسط للغاز(EMG) لبيع الغاز الطبيعى لها بغرض تصديره الى اسرائيل فقد تبين للجنة انه لا يوجد ثمة عوار شاب تلك الاجراءات.
- الخلاصة المذكورة فى نهاية كل مرحلة وما ذكر بها تعتبر جزء لا يتجزاء من هذه الخلاصة.

## والأمر مرفوع لعدلة المحكمة

مرفق طيه بيان بمحاضر اجتماعات اللجنة والمراسلات التي اطلعت عليها اللجنة.

| السيد / أحمد محى الدين القاضى | المهندس / علاء عبد الخالق | المهندس / محمد رشدى جلال | الاستاذ/ محمد فكرى عبدالحميد | أ.د/ عطيه محمود عطيه |
|---|---|---|---|---|
| أحمد محى الدين القاضى | علاء عبد الخالق | | | |